

جامعة زيان عاشور - الجلفة -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة :

السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية

2016/2011

(دراسة وصفية)

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل السياسة الخارجية.

الأستاذ المشرف :

بوسعيد عبد الحق

إعداد الطالب :

زعتري يوسف

السنة الجامعية : 2016-2017

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني لهذا العمل و سهل لي السبل لانجازه

لا يسعني الا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ

الفاضل بوسعيد عبد الحق الذي لم يتوانى في تقديم كل

ما في وسعه من ارشاد و توجيه و تسديد

خطاي نحو الأفضل و متابعتي لانجاز هذا العمل

اهداء

إلى الوالد - رحمه الله - وإلى الوالدة حفظها الله

إلى الأستاذ بوسعيد عبد الحق

إلى طاقم الأساتذة المشرفين والمساعدين على قسم العلوم السياسية

بجامعة زيان عاشور وجميع الطلبة الذين عرفوني وعرفتهم وساندوني

وساندتهم أحبوني وأحببتهم .

إلى كل من ساهم وساند من قريب وبعيد والإخوة شاتي أحمد وزينة

علي وأحمد وبن لبقع محمد ومسلم مسعود وحرزلي علي

لكم مني جزيل الشكر والعرفان

حققت حقا

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية من المواضيع الشائكة و المعقدة نظرا للمراحل التي مرت بها في تكوينها , و لقد أصبحت تثير اهتمام الباحثين الجزائريين بشكل واسع و يتجلى هذا بوضوح من خلال الأطروحات و الرسائل المنجزة في هذا الميدان بالإضافة إلى كثرة الندوات و الأيام الدراسية التي تنظم حول السياسة الخارجية و الدبلوماسية الجزائرية و كذا البحوث و وحدات التكوين التي جعلت في متناول طلبة كليات الحقوق و العلوم السياسية في مجالات لها علاقة بالموضوع غير أن ما يميز تلك الدراسات و الأبحاث التي تناولت السياسة الخارجية الجزائرية بالبحث و التحليل أنها لم تعطي أهمية لعملية صنع القرار الخارجي الجزائري و محددات السياسة الخارجية الجزائرية، و بمعنى أن جل اهتماماتها كان للمخرجات من هذه السياسة من حيث (السياسة الجزائرية الشرق أوسطية - علاقة الجزائر مع الدول العربية الإسلامية ، الإفريقية ، الأوروبية بالإضافة إلى المنظمات الدولية و الجهوية) و أغفلت جانب المدخلات الذي من شأنه تحديد توجه السياسة الخارجية لأي دولة .

والجزائر نظرا للمكانة الجيوسياسية والموارد التي تكتسبها تسعى لتمثيل دور الفاعل الأساسي في المنطقة الإقليمية ولا يكون ذلك إلا من خلال تعزيز الدور الدبلوماسي في مواجهة القضايا الإقليمية (الفقر،التخلف،الأزمات،الصراعات،النزاعات...)ومحاولة استرجاع مكانتها السياسية التي تدهورت بسبب الأزمة التي مرت بها في التسعينات أو ما يسمى بالعهودية السوداء،وذلك من خلال النظر في بعض الأحداث التي تشهدها المنطقة التي نذكر من بينها موجات الغضب التي شهدتها الشارع العربي أو ما يعرف باسم الربيع العربي أو ثورات

الربيع العربي التي مست أغلب الدول العربية ضف إلى ذلك التدخلات الأجنبية لإشعال الحرب بين النظام والمعارضة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع أساسا في معرفة المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية وذلك من خلال التطرق لنشأة الدبلوماسية الجزائرية باعتبار الدبلوماسية أداة لتنفيذ السياسة الخارجية والوقوف على مراحل تطورها والدور الذي لعبته سابقا كتدويل القضايا في المحافل الدولية ومساندة ودعم حركات التحرر في العالم هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، محاولة تسليط الضوء على كيفية صياغة القرار وتنفيذه ودور العوامل الشخصية والمؤسسات في السياسة الخارجية الجزائرية بالإضافة إلى محدداتها وتأثير البيئة الداخلية والخارجية في توجيهها.

كما تتجلى أهمية هذا الموضوع في معرفة علاقة الجزائر مع دول المشرق والمغرب والسياسة والمواقف التي اتبعتها اتجاه الأحداث والأزمات التي تشهدها المنطقة خاصة بعد موجات الغضب التي مست الشارع العربي ضد الأنظمة الحاكمة.

-أهداف الدراسة: هناك أهداف علمية وأهداف عملية نحاول اكتشافها من خلال هذه

الدراسة:

* الأهداف العلمية:

إن لهذه الدراسة أهداف علمية تتجلى من خلال محاولة تفسير السلوك الخارجي الجزائري والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر فيه بالإضافة إلى إبراز دور العوامل الشخصية والمؤسسية في صناعة وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية .

* الأهداف العملية:

أما بالنسبة للأهداف العملية فهي تكمن في أن السياسة الخارجية الجزائرية رغم حداثة مؤسساتها وهيكلتها إلا أنها أصبحت تثير اهتمام الكثير من الباحثين والكتاب خاصة على المستوى القاري ،حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت الجزائر من بين الدول المحورية التي يمكن أن تكون فاعلا على المستوى القاري ،وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي رشحتها لذلك كالموقع الجغرافي الاستراتيجي و المكانة القارية التي تكتسبها ضف إلى ذلك دورها في إرساء السلم في المنطقة ومكافحتها للإرهاب والهجرة غير الشرعية،وهو ما زاد إثارة التساؤلات حول السياسة الخارجية الجزائرية المنتهجة اتجاه دول المغرب والمشرق وهو ما جعل هذا الموضوع يستحق البحث والتعمق.

إشكالية الدراسة :

تتأثر السياسة الخارجية بمجموعة من القيم والمعايير والتي من بينها المحددات والمبادئ والسمات حيث تلعب دورا كبيرا في صناعتها وتوجيهها وفيما يتعلق بموضوع بحثنا ، فإنه

يمكن القول أن التفسير القيمي للسياسة الخارجية ينطلق من تحديد الوزن النسبي لكل من محدداتها ومتغيراتها وسماتها وكيفية صياغتها للوصول إلى إعطاء تفسيرات لها ضف إلى ذلك النظر إلى القوة التي تمتلكها الدولة ومكانتها في إقليمها وقدرة جهازها السياسي على توجيه سياستها الخارجية، والجزائر كما يؤكد بعض السياسيين والباحثين أنها تمتلك مكانة مرموقة خاصة على المستوى الإقليمي نظرا لإنجازاتها المحققة، ومن خلال هذا الطرح نتساءل: كيف تصنع السياسة الخارجية الجزائرية وما مدى انعكاس ذلك على علاقاتها مع

الدول العربية ؟

ويمكن أن نضع تحت هذه الإشكالية:

* ماهي المحددات والسمات التي يسير وفقها السلوك الخارجي الجزائري ؟

* ما مدى تأثير البيئة الداخلية على النشاط السياسي الجزائري الخارجي ؟

* ماهي الأسس والمبادئ التي تتبناها الجزائر في علاقاتها مع الدول العربية ؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة اقترحنا الفرضيات التالية :

فرضيات الدراسة:

تعرف الفرضية على أنها علاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل وهي إجابة أولية محتملة وافترضية للأسئلة التي طرحت، ويمكن أن تكون فرضية نفي أو إثبات .

وفيما يخص إجابتنا عن التساؤلات المطروحة فإننا تبيننا فرضيات تمت صياغتها على النحو التالي :

* تستمد السياسة الخارجية الجزائرية قوتها من خلال المشاركة في إرساء السلم في المنطقة واحترام المواثيق الدولية ومعالجة بعض نزاعات دول المنطقة.

* لقد ساهمت المبادئ والسمات والمحددات في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية وأبرزت قوة دبلوماسيتها في المنطقة .

* توجد علاقة مهمة بين متغيرين أساسيين هما إدراك المصلحة الوطنية وصياغة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية

-الإطار المنهجي للدراسة :

مما لا شك فيه أن لكل موضوع دراسة علمية ممنهجة تتماشى مع عناصر الموضوع، وفي هذا الموضوع استخدمت المناهج التالية:

1-**المنهج التاريخي:** وذلك بغية إعطاء جملة من التطورات الحاصلة فيما يخص العديد من النقاط التي تتضمنها الدراسة :

* التطرق لنشأة السياسة الخارجية الجزائرية.

* البحث في تطور السياسة الخارجية وهياكلها.

* رصد المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية وعلاقتها مع الدول العربية ودورها في حل النزاعات في المنطقة الإفريقي.

2- **المنهج الوصفي**: والذي يتعلق بوصف دقيق للظاهرة المدروسة وهو مستوى من مستويات البحث العلمي، وهو يستخدم لوصف وشرح بعض المتغيرات التي يتضمنها الموضوع. إعطاء جملة من التطورات الحاصلة فيما يخص العديد من النقاط التي تتضمنها الدراسة:

* التطرق لنشأة السياسة الخارجية الجزائرية .

* البحث في تطور السياسة الخارجية وهياكلها.

* رصد المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية وعلاقتها مع الدول العربية ودورها في حل النزاعات في المنطقة الإفريقي.

3 **منهج التحليل النسقي**: القائم على مقارنة تحليل النظم والتي تنطوي على دراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين نظام ما وبيئته العامة، من خلال افتراض وجود علاقة تفاعلية مستمرة ومتبادلة تتم في إطار عملية دائرية من نوع التغذية المرتجعة. هذا المنهج يمكننا من تبيان قدرة وكفاءة نظام ما في الاستجابة للمتغيرات التي تنطوي عليها بيئته، واستخدمنا هذا المنهج لتوضيح تأثير البيئة الداخلية والخارجية في توجيه السلوك السياسي الخارجي الجزائري .

- **حدود الدراسة** : تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمانية والمكانية التي يمكن من

خلالها إعطاء مجال محصور للدراسة ،وبالنسبة لهذه الدراسة فهي :

* **الحدود المكانية** :محصورة في المنطقة العربية .

* **الحدود الزمانية** : ممتدة في الفترة ما بين 2011 و2016 .

3-الدراسات السابقة :

إن كل دراسة بحثية إلا وسبقها محاولات أخرى ،فلذلك يفترض على الباحث أن يعلم أن عمله هو عبارة عن حلقة متصلة بجهود أخرى متمثلة في الدراسات السابقة .

وبالنسبة لموضوعنا هذا فإننا قد اعتمدنا على بعض المذكرات والرسائل الجامعية وذلك لنقص الكتب المراجع في هذا الموضوع وفي السياسات الخارجية لدول العالم الثالث لضعفها،ومن بين هذه نذكر:

* **مذكرة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا**

1999/ 2009 لمهدي فتاك. والتي تناول فيها السياسة الخارجية الجزائرية من حيث

السمات والمبادئ والمحددات وكيفية صناعتها وتوجيهها ، ودور الجهاز الدبلوماسي الجزائري

في حل النزاعات في المنطقة الإفريقية ،ثم تطرق لعلاقات الجزائر مع كل من المغرب

وتونس حيث ذكر النزاعات الحدودية ومشكلة الصحراء الغربية .

* مذكرة ماجيستر "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي 2010-2011" للطالب سليم العايب، تطرقت الدراسة إلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية الإقليمية، والعمل تحت راية منظمة الاتحاد الإفريقي لتوجيه دبلوماسيتها ودعم قضايا القارة والمساهمة في حلها، وعالجت هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية الجزائرية المؤثرة والموجهة لصناع القرار في الدولة، وكذا السمات والمبادئ والجانب الكرونولوجي لتطور الدبلوماسية الجزائرية منذ عهد الأمير عبد القادر وتناولت الدراسة أيضا النشاط القاري لها في دعم حركات التحرر و التنافس الإقليمي مع المغرب لتزعم المنطقة من خلال جهودها لنشر الأمن والسلم في المنطقة الإقليمية .

إن جل الدراسات السابقة تناولت السياسة الخارجية بشكل عام وتطرقت لدور الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإفريقي وأهملت دورها على المستوى العربية كما لم تبدي اهتماما لعلاقات الجزائر مع الدول العربية وتأتي هذه الدراسة لتتناول الجوانب المنسية من ذلك .

-أهداف الدراسة وصعوباتها:

-الأهداف:

في كل دراسة علمية يتم تحديد أهداف معينة للوصول إلى النتائج المرجوة وتتمثل أهداف دراستنا هذه في :

* محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع السياسة الخارجية الجزائرية .

* إبراز دور صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

* تحديد الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

* الكشف عن العلاقة بين المؤسسات وصانعي السياسة الخارجية الجزائرية .

* تحديد سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

* الكشف عن محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

* كيفية تأثير البيئة الداخلية والخارجية في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

-الصعوبات:

من بين الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة نذكر:

* محدودية الكتب والمجلات التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الجزائرية ،خاصة فيما

يتعلق بتوضيح دور المؤسسات في صنع هذه السياسة وإبراز مكانة صانع القرار فيها.

* صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات والتقارير الميدانية في مراكز صنع

القرار.

* ثراء المنطقة بالأحداث والأزمات الأمر الذي جعل طابع الغموض يغلب على العلاقات

بين دول المنطقة، أي أن المواقف والآراء تتغير بتغير الأحداث.

ونرجو في الأخير أن نكون قد وفقنا في دراسة أو معالجة هذه الدراسة العلمية المتواضعة التي تحمل في طياتها طرحا لواقع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016

- **تقسيم الدراسة:** انطلاقا من العناصر المشكلة للموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول

* **الفصل الأول:** تضمن عرضا للسياسة الخارجية من حيث تحديد مفهومها ووحداتها والمحددات التي تتحكم فيها كما تم في هذا الفصل التطرق للنظريات المفسرة لها .

* **الفصل الثاني :** تطرقنا فيه لخلفية السياسة الخارجية الجزائرية المفهومية والتاريخية وذلك من خلال عرض المسار التاريخي الذي مرت به ومحدداتها والمبادئ التي تسيّر وفقها والسمات التي اتسمت بها .

* **الفصل الثالث :** تضمن هذا الفصل عرضا لعلاقات الجزائر السياسية والاقتصادية مع الدول العربية بحيث تم فيه التطرق لبعض الجوانب التعاونية في المجالين السابقين بالإضافة إلى ذكر بعض المشاكل الحدودية بين الجزائر ودول جوارها .

الفصل الأول :

تأصيل نظري

مفاهيمي

المبحث الأول :مفهوم السياسة الخارجية.

عمدت المدرسة التقليدية إلى النظر للسياسة الخارجية باعتبارها ظاهرة لا يمكن أن تخضع للدراسة العلمية ،وقد سيطرت هذه الفكرة على المدرسة لفترة طويلة بمعنى أن موضوع السياسة الخارجية هو برامج العمل التي تتبعها قيادات الدول إزاء العالم الخارجي بما في ذلك الأهداف والوسائل المتاحة لها،أي تصور مايجب أن يكون ولا شأن للعلم في تحليل هذه البرامج إذ أن العلم يهتم بالحقيقة الكامنة ، ولكن ابتداء من منتصف الخمسينات أخذت تلك المدرسة تتعرض لانتقاد أساسي قوامه أن السياسة الخارجية هي بالأساس ظاهرة قابلة للتحليل العلمي ،والعلم أساسا هو منهج التحليل والمعرفة ،بمعنى أنه يتناول ظواهر يمكن ملاحظتها كما أنه يحلها بحيث يتم الفصل بين الحقيقة والقيم الذاتية للباحث¹

وليس هناك في طبيعة برامج العمل التي تنتهجها الوحدات الدولية في المجال الخارجي ما يمنع من دراستها وتحليلها تبعا لهذا المنهج ، فتلك البرامج ظواهر يمكن تحديد ماهيتها وتفسير مصادرها والتنبؤ بمسارها تنبؤا موضوعيا ،فالوحدة الدولية تتعامل مع عالم خارجي محدد تحاول التأثير فيه كما أنه يفرض عليها قيودا محددة في التعامل معه ،ومن ثمة فهي تدخل مع هذا العالم في شبكة معقدة من الاتصالات وتحتل وضعا فعليا في هذا العالم قد لا يكون هو بذاته الوضع المنشود كذلك ،فالوحدة الدولية لا تستقر دائما

¹-ممدوح محمد المصطفي، "مفهوم النظام الدولييين العلمية والنمطية" مجلة دراسات استراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي العدد، (17 1998) ص 46

على تصور واحد بما يجب أن يكون ولكنها تنتقل من تصور إلى آخر فكيف يمكن تفسير هذا التغير وهل يمكن التنبؤ به.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

يمكن تعريف السياسة بأنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وبالتالي فإن السياسة الخارجية لدولة ما، هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الخطة التي تسير بها دولة ما علاقتها مع دول أخرى، فدراسات السياسة الخارجية تركز على ظاهرة القرار السياسي للدولة الخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي بدون أن تشمل النظام الدولي بأكمله وباستطاعتنا تعريف السياسة الخارجية بأنها " الخطة الإستراتيجية العامة التي ترسمها دولة ما وتنفذها بواسطة وسائل عدة أهمها العسكري والدبلوماسي.¹

وهنا كتعريف آخر يعرف السياسة الخارجية بأنها " مجموع العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية لدولة ما مع دول أخرى، وهي كذلك سلسلة المواقف التي تتخذها حكومة إزاء مشكلات أو قضايا إقليمية أو دولية.²

وبديهي أن هذا التعريف لا يفترض الاستقلالية المطلقة للجهاز الساهر على إدارة

¹ - محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971 م، ص 31.
² - بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967 م، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1987 م، ص 14.

العلاقات الخارجية، بل هو يلعب دوراً أساسياً باعتباره عنصر توازن بين المصالح

والتناقضات المتباينة التي يوجهها سواء منها الداخلية أم الخارجية. ومن الثابت أن عناصر

السياسة الخارجية قد ظهرت كبؤرة جديدة لدراسات علم العلاقات السياسية الدولية من خلال

الجهود الرائدة لتنظيم هذا العلم.¹

وتأتي أهمية السياسة الخارجية في الدور الذي قد تلعبه على الساحة الدولية فهي قد:

- تلعب دوراً تنموياً في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات

الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك

الوحدة.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية

لا ترسم السياسة الخارجية للدولة من فراغ وإنما هي تتأثر بمجموعة من العوامل أو

المحددات ، وتتشكل على مقتضى مجموعة من الاعتبارات المتعددة والتي تساهم مجتمعة

في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة سواء عند مرحلة إعدادها والتخطيط لها أو عند

مرحلة تنفيذها ، ويمكن التمييز بين نوعين من المحددات:²

أولاً: محددات خارجية:

¹ - فتحية نبراوي، محمد نصر مهنا: أصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1985 م، ص 407

² - بطرس بطرس غالي. محمد خيرى عيسى. المدخل في علم السياسة . القاهرة : المكتبة الانجلو مصرية . ط 9
1990. ص 354.

أي التي من خارج الدولة ويمكننا أن نذكر من بينها صورة توزيع القوة في النسق الدولي العالمي والإقليمي ، أنماط السلوك الدولي السائد في المجال الدولي ، التيارات والاتجاهات السائدة في مجال العلاقات الدولية ، الأفعال وردود الأفعال المتبادلة بين أعضاء النسق الدولي ، الضوابط أو القيود التي تحكم السلوك الخارجي للدولة ، كالقانون الدولي والأعراف الدولية والمبادئ والأخلاقيات الدولية والرأي العام العالمي .

ثانياً: محددات داخلية:

أي تتبع من داخل الدولة نفسها وتتعلق بظروفها وأوضاعها الداخلية وهي تشمل على محددات جغرافية (كالموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ) ومحددات اقتصادية (كالوفرة أو الندرة في الموارد الاقتصادية أو كفاءة الأداء الاقتصادي) وثقافية (كالقيم والإيديولوجيات وخصائص الشخصية القومية) وسياسية كطبيعة النظام السياسي القائم وشخصية القائد السياسي ومدى كفاءة الأجهزة الدبلوماسية فضلاً عن عوامل القوة المتاحة للدولة سواء كانت عوامل طبيعية أو اجتماعية

المصلحة الوطنية كمحدد للسياسة الخارجية: إن المصلحة الوطنية هي أهم أهداف السياسة الخارجية لاسيما في التعامل مع الأعداء وبالتالي فإن حماية المصالح الوطنية هي الغاية الأسمى التي تتوخاها الدولة من خلال سياساتها الخارجية¹، ويمكن القول بأن المصلحة الوطنية هي محصلة الأهداف الخارجية للدولة والمعيار الذي يستند إليه في علاقات الدول

¹ - جمال علي زهران . السياسة الخارجية لمصر 1970 الى 1981. تقديم علاء الدين هلال. القاهرة: مكتبة مدبولي 1986. ص 48.

مع بعضها البعض من حيث الصداقة والتعاون أو من حيث العداة والصراع ، فالعلاقات بين الدول عادة ما تنطوي على خليط من المصالح المتوافقة والمتعارضة أحيانا حتى بين الأصدقاء والحلفاء ، كما أن ثمة احتمالات أيضا لحدوث توافق في المصالح أحيانا بين الأعداء.

المطلب الثالث :صنع السياسة الخارجية

تهدف السياسة الخارجية لكل دولة إلى حفظ استقلالها وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية ،ولتحقيق هذه الأهداف فإن الأجهزة المسؤولة عن السياسة الخارجية في الدولة تضطلع بمسؤولية صنع هذه السياسة وتبدأ عملية صنع السياسة الخارجية عندما يواجه المسؤولون موقفا يدخل في نطاقها كأزمة دولية مفاجئة تتطلب رد فعل اتجاها أو التنبؤ بحدوث أو وقوع حدث دولي هام يستدعي الاستعداد له¹،وهذا ما يقودنا للحديث عن آلية تخطيط السياسة الخارجية ،فهي تتضمن تحديد الأهداف الخاصة بالدولة اتجاه العالم الخارجي ودراسة المناهج البديلة من أجل وضع منهج للتحرك على ضوءه ،كما تشمل مجموعة من القرارات والتفصيلات والخطط التي وضعت من أجل التوصل إلى تحقيق مجموعة من النتائج حول القرارات في المستقبل ، أي أنه يتم في إطار التخطيط وضع نموذج للتحرك الإداري والعملي لتحقيق الأهداف القومية وهذا البرنامج يشمل تحديدا زمنيا لإنجازها ويضع الوسائل التي يمكن استخدامها من أجل تحقيق مثل هذه السياسة مما يساهم

¹ - بطرس بطرس غالي. مرجع سابق الذكر. ص 355

في تحقيق سياسة متناسقة للدولة اتجاه العالم الخارجي ، وتمر عملية التخطيط بخمس مراحل:¹

أ) المرحلة الأولى (تحديد الأهداف) :ويقصد بها التطلعات التي تتبناها الحكومة في محاولة التأثير على البيئة الخارجية ،أي أنها تمثل حاجات الدول ومتطلباتها في علاقاتها بغيرها من الدول والمنظمات التي تشكل البيئة الخارجية ولا بد في هذه المرحلة تقييم مدى أهمية الأهداف التي تسعى إليها الدولة، ووضع معايير تساعد في تحديد مثل هذه الأهمية

ب) المرحلة الثانية: تحديد العقبات التي قد تعوق هذه الأهداف فمن المهم التعرف على مجموعة العقبات التي يمكن التغلب عليها وتلك التي لا يمكن التغلب عليها حتى يمكن تحديد إمكانية تحقيق الأهداف في المدى القصير والبعيد على حد سواء ، ومن العقبات التي قد تحد من ذلك هي مدى توافر البيانات التي يحتاجها القائمون على التخطيط لتحقيق الأهداف ، فتحقيقها يتطلب في كثير من الأحيان التنبؤ بسلوك الدولة الأخرى ، ومن ثمة فإنه يجب على القائمون بالتخطيط تحديد المتغيرات التي لا يتوافر بخصوصها بيانات كافية وأثر عدم توافر مثل هذه البيانات على إمكانية تحقيق الأهداف المنشودة²

ج) المرحلة الثالثة (تحديد البدائل) : في هذه المرحلة يتطلب أن يتوافر لدى القائمين بالتخطيط القدرة على تقديم مجموعة من البدائل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ،وهنا

¹ - ودودة بدران .تخطيط السياسة الخارجية – دراسة نظرية تحليلية- العدد 69 جويلية 1982. ص 66.

² - James. G. March, Johon. P. Olsen: "Rediscovering institutions The Organizational Basis Of Politics", The free Press, New York, 1989. P. 159- 160

تظهر أهمية توافر الابتكار لدى القائمين بالتخطيط أي قدرتهم على تقديم على تقديم بدائل جديدة لمواجهة المشاكل التي قد تنشأ في إطار المجتمع الدولي ،وتتوقف قدرة المخطط على ابتكار مجموعة من العوامل منها الاستعداد الشخصي ، القدرة على العمل في الظروف غير ملائمة والقدرة على أكبر قدر من المعلومات في أقصر وقت ممكن .

(د) المرحلة الرابعة (التحليل و الاختبار) : وفي هذه المرحلة تتم المقارنة بين البدائل المختلفة واختيار أفضلها لتنفيذها ، ثم تأتي المرحلة الأخيرة ،وهي مرحلة التنفيذ والتي تمثل تقييما للخطة،وهنا يصبح مدى نجاح أو فشل تطبيق سياسة معينة مصدرا لاتخاذ غيرها من القرارات بحيث أن التخطيط في كثير من الأحيان يعتمد على الربط بين المعلومات الجديدة والخبرة السابقة .

المطلب الرابع : أدوات السياسة الخارجية

1 الأدوات الدبلوماسية :وتشمل المهارات والموارد التي تستخدمها الدولة لتمثيل نفسها بين الوحدات الدولية الأخرى ، وشرح موقفها وسياستها إزاء القضايا الدولية إلى جانب حماية مواطنيها وممتلكاتها في الخارج¹

2الأدوات الاقتصادية :حيث تستخدم الدولة ما يتوفر لديها من موارد وثروة اقتصادية

في تعاملها مع الوحدات الدولية كالتبادل التجاري وتنظيم المعاملات التجارية وتبادل

¹محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية،مركز البحوث والدراسات السياسية،جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989 م،ص100.

السلع وتنظيم التعريفات الجمركية ، إلى جانب العقوبات والمقاطعات الاقتصادية .

3 الأدوات العسكرية: وهي استخدام الدولة للقوة العسكرية أو التهديد باستخدام العنف

المسلح ضد الوحدات الدولية الأخرى ، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها

وتدريبها وتوزيعها والمساعدة العسكرية والغزو المسلح إلى جانب عمليات توزيع القوات سواء

بالنقل البحري أو الجوي إلى جانب عقد التحالفات العسكرية .

4 الأدوات السياسية الداخلية : فالدولة تلجأ إلى الموارد والمهارات التي تستعملها لكسب

تأييد القوى السياسية الداخلية في التعامل مع القضايا السياسية الخارجية ، مما يقوي موقف

الدولة في التعامل مع الوحدات الدولية الأخرى ، فقدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل

مع مختلف القوى السياسية في دولته هي من أهم الأدوات التي يمكن توظيفها في عملية

صنع السياسة الخارجية¹

5 الأدوات الإستخباراتية : وهي الموارد المستعملة لجمع المعلومات الخاصة بخطط ونوايا

الوحدات الدولية إلى جانب الموارد الخاصة بأدوات الاستطلاع والتجسس .

6 الأدوات الرمزية: وتشمل الأدوات الدعائية والإيديولوجية والثقافية وتتصرف تلك الأدوات

إلى الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في

الوحدات الدولية .

¹-لويد جنسن: تفسير السياسة الخارجية، تر. محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود ، 1989 م، ص 66

7 الأدوات العلمية والتكنولوجية: وتشمل المهارات التي تنطوي على استخدام المعرفة العلمية مثل برامج توظيف الأقمار الصناعية لأغراض التجسس أو الاتصال الخارجي وبرامج التبادل العلمي والمساعدة الفنية وتبادل المعلومات بين الوحدات الدولية المختلفة

المبحث الثاني: نظريات السياسة الخارجية

يدل مفهوم النظرية في التمثل الشائع على الرأي الشخصي أو المتمثلات و الأحكام الفردية، التي قد يتبناها شخص حول قضية ما أو مسألة معينة، لذا يشترط أن تكون النظرية مرتبطة بالممارسة و العمل، من هنا نستنتج أن مفهوم النظرية في الدلالة الشائعة تحمل بعدا براغماتيا يعبر عن آراء شخص أو مجموعة أشخاص أو اتحاد فكري نحو مسألة بعينها، وفي هذا المبحث سنحاول إعطاء لمحة مختصرة عن أهم الاتجاهات النظرية التي فسرت السياسة الخارجية .

المطلب الأول: النظرية الواقعية وتفسيراتها للسياسة الخارجية

عرفت المدرسة الواقعية منذ ظهورها مسار تطورا كبيرا أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت مع إسهامات Morgenthau فيما عرفت بالواقعية التقليدية ، ثم عدلت الواقعية التقليدية لاحقا نتيجة تحولات عرفت بنيتها البيئة الدولية¹، و أضيفت إليها قطع نظرية جديدة طورتها في شكل الواقعية الجديدة

¹ -جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004 ص85

البنوية مع Kenneth Waltz ، و إحدى الإسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي تمثلت في ظهور التوجهين الهجومى-الدفاعى فى إطار ما عرفت بالواقعية النيوكلاسيكية.

حاولت الواقعية على اختلاف مسمياتها (تقليدية، جديدة/بنوية، نيوكلاسيكية)، تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث فى العلاقات الدولية، و نقطة الاشتراك بينهم هى القول بتأثير معطيات البيئة الدولية على سلوكيات الفواعل الخارجية، غير أن ما يمكن ملاحظته فى ما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل ما بين السياسة الداخلية و الخارجية هو اختلاف حدة هذا الفصل، بحيث نجده صلبا مطلقا عند أنصار الواقعية التقليدية و كذلك الجديدة البنوية مع Kenneth Waltz ، فى حين يذهب أنصار الواقعية النيوكلاسيكية إلى تخفيف حدة هذا الفصل، و القول بتأثير المحددات الداخلية للدولة و أهميتها فى فهم السلوك الخارجى إلى جانب المحددات الخارجية.

وهناك جملة من المرتكزات تقوم عليها النظرية الواقعية على اختلاف مسمياتها بحيث تصنف الواقعية فى دراستها للسلوك الخارجى الدول نحو بعضها البعض من المقاربات الفوقية " top-down approaches "، أى أنها تتظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولى كمفتاح لفهم سلوك الدول¹ ، ووفقا لهذه النظرية الحوافز والقيود ، أو معايير السلوك هى خارجة عن أى فاعل، وبالتالي هى فى الأصل نسقية و تفترض الواقعية أن الشؤون

¹ - نفس المرجع ص86

الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد. وعموما

يمكن تلخيص مرتكزات النظرية الواقعية او تصوراتها حول السياسة الدولية في هذه النقاط:¹

1- استقيت الرؤى الواقعية من الكتابات القديمة لمفكرين مثل: سان تسو، ثوسي ديديس، و

هوبز.

2- الواقعية صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية لأنه لا وجود لقوة فوقية.

3- تعتبر الدول، من المنظور الواقعي، أهم الفاعلين على الإطلاق.

4- تحتاج الدول للأمن (القومي) لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها

لاكتساب القوة.

5- الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليل التكاليف المتلازمة مع سعيها

لتحقيق أهدافها.

6- تعتبر الدولة فاعل وحدوي لأغراض تحليلية، حيث تواجه الدولة العالم الخارجي كوحدة

مندمجة.

كما اعتمدت النظرية الواقعية على مفاهيم خاصة لفهم و تفسير مختلف الظواهر المعقدة في

السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، و تعتبر مفهوم القوة، المصلحة الوطنية،

تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، العقلانية، الفوضى الدولية... من المفاهيم المفتاحية التي

اعتمدها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول.

1-Volker Rittberger. "Approaches to the study of Foreign Policy derived from relationstheories", In site internet: **international**

<http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html>

المطلب الثاني : النظرية الليبرالية وتفسيراتها للسياسة الخارجية

ظهرت المدرسة الليبرالية و قد وصفت بأنها أكثر مدارس العلاقات الدولية إيماء لقيم التعاون الدولي¹، حيث تنظر إلى ذلك التعاون على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، و إلى النزاعات -لاسيما المسلحة- على أنها الاستثناء لتأكد من جديد على أهمية الفرد و المجتمع في دراسة العلاقات الدولية، و مثل جوهر تفكيرها مسألة السلام. بحيث دافع "ستانلي هوفمان" عن هذا الرأي من خلال قوله: "إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي و الاعتدال و الحل الوسط و السلام .

وفيما يتعلق بنظرتها حول تفسير السلوك الخارجي للدول، فالليبراليون ينطلقون في فهم السياسة الخارجية من منطلقات داخلية عكس ما ساد لدى الواقعيون الذين اعتمدوا منهج تحليل تنازلي فوقي top-down approaches"، عبر إعطاء الأولوية في التحليل للمستوى النسقي الكلي.

أو كما رأينا بالنسبة للواقعية، فالليبرالية كنظرية أيضا متنوعة و مختلفة، فبالرغم من أن كل نظريات الليبرالية تتقاسم مرجعية مشتركة في خصوص الفرضيات الأساسية، إلا أنها تختلف في بعض النقاط كنظرتها للأثر النسبي للمتغيرات المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية بين المحددات الداخلية و الخارجية وتعتمد الليبرالية في التحليل "مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلى" "bottom-up approaches"، لذا فهي تتدرج في إطار

¹ - جهاد عودة، النظام الدولي... نظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

المستوى الفرعي sub- systemic level للتحليل¹. حيث تسعى لشرح السياسة الخارجية للدول "من الأسفل". وتفترض هذه النظريات أن السياسة الخارجية للدول يتم تحديدها أساسا باللقاء عوامل داخلية.

وفي معارضتها للنهج التنازلي للتحليل عند K.Waltz ، لم تنفي بصفة مطلقة تأثير سلوكيات الدول بمعطيات الخارجية المفروضة من بنية النظام الدولي ، لكن في المقابل يؤكد الليبراليون النفعيون بأن السياسة الخارجية هي أساسا تعتبر وظيفة للدولة، و الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية مصادرها الرئيسية تكمن في البيئة الداخلية للدول ، وتبرير الواقع يستلزم النهج التصاعدي لدراسة السياسة الخارجية. و بصفة أدق ، تؤكد بأن السياسة الخارجية لدولة ما هي الأهداف التي تحدها مصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة ، أي أن الدولة ستواصل هذه السياسة التي تخدم مصالح هذه الأطراف الفاعلة أكثر وباستمرار، ويرتكز النموذج التفسيري الذي تقترحه النظرية الليبرالية لتحليل السياسة الخارجية للدول على النقاط التالية:

(1) حساب المصالح الأساسية للفواعل المجتمعية الأكثر تدخلا بشكل مباشر في عمليات الوساطة المصلحة المجتمعية.

(2) حساب لتكوين و بنية الشبكات الوثيقة الصلة بالسياسة الخارجية.

1- Volker Rittberger. "Approaches to the study of Foreign Policy derived from the relations theories", In site internet: **international**
<http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html>

3) تقرير حول العوامل التي تحدد الجهة التي يرجح أن تهيمن على سياسة معينة ، وبالتالي شبكة المصالح الأساسية التي من المحتمل أن تنعكس في السياسة الخارجية للدولة وفيما يتعلق بالقضية المعنية.و عليه يمكننا استنتاج ما يلي:

حسب نظرة الليبرالية ، فالسياسة الخارجية تتحدد بالمصالح التي تقرها الجماعات المجتمعية الذين لديهم القدرة للسيطرة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: المقاربة البنائية وتفسيراتها

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، وكان "تيكولاس أونوف" أول من استعمل المصطلح في كتابه (world of our making) حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنوية وشهدت العشرية الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بتصور الثقافة و مختلف المتغيرات القيمية و الاجتماعية الموجودة داخل البنى الداخلية للدول، وقد برز الاتجاه البنائي مركزا على أهمية الأفكار والضوابط، لفهم و تفسير سلوك الدول الخارجي الحسب منظري هذا الاتجاه امتداد لما يسود المجتمع من قيم و أفكار و خطابات اجتماعية معينة.¹

وينطلق التفسير البنائي من الاعتقاد بأن الواقعية الدولية هي اجتماعية البناء في الأساس، لهذا فقد بدأت الدراسات الحديثة و خاصة الاتجاهات النقدية الاجتماعية و البنائية في

¹ - (ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، مرجع سبق ذكره ص 318

دراسة السياسة الخارجية للدول، مراعاة التداخل بين البيئة الاجتماعية ، و البيئة الاجتماعية الخارجية كما أنها تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا

للسياسة الدولية، و تتمثل هذه الافتراضات فيما يلي ¹:

* الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

* دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.

* أهمية الأفكار و المعرفة في إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي.

* دور الهويات و تأثيرها على سلوكيات الوحدات و مصالحها.

- ¹Toru Oga, 'From Constructivism to Deconstructivism theorising the Construction and Culmination of identities', in site: <http://www.w3.org/TR/REC-htm>.

الفصل الثاني:

الخلفية المفهومية والتاريخية للسياسة
الخارجية الجزائرية

المبحث الأول : ماهية السياسة الخارجية الجزائرية.

مما لا شك أن السياسة الخارجية هي مجموعة القيم التي تتبناها الدولة في تعاملاتها الخارجية مع الدول الأخرى بحيث تسعى من خلالها إلى تجسيد طموحاتها والدفاع عن مصالحها ولخلق مكانة معتبرة بين الدول ،وفي هذا المبحث سنحاول إعطاء لمحة عن السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: التعريف بالسياسة الخارجية الجزائرية:

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية امتداد للسياسة الداخلية التي سطرته ثورة نوفمبر المجيدة فهي تعمل على خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري ،وعلى هذا الأساس تضع في مقدمة أولوياتها إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة¹ مع ضمان الاستقلال الوطني واستعادة الشخصية الوطنية ورفض كافة أشكال التدخل والتخلص من القواعد الأجنبية والدفاع عن سيادة الدولة وحرية وسلامة التراب الوطني وصيانة الاختيارات الأساسية للأمة وتأكيد استقلالية القرار السياسي وضمن ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طليعته فلاحون وعمال مثقفون ثوريون²

¹ -جبهة التحرير الوطني ،بيان أول نوفمبر 1954 ،الأهداف
² -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1963 ،المادة 10

المطلب الثاني: نشأة السياسة الخارجية الجزائرية

أ) **الدبلوماسية في عهد الأمير عبد القادر:** لقد ظهرت السياسة الخارجية كدبلوماسية في عهد الأمير عبد القادر بحيث كانت أول علاقة دبلوماسية له مع السلطان المغربي ، ثم وقع بعدها معاهدة عرفت باسمه مع الجنرال "ديمشال" أدى ذلك إلى فتور العلاقات المغربية الجزائرية بحيث اعترفت فرنسا بدولة الأمير عبد القادر¹، ثم تطورت العلاقات الدبلوماسية للأمير بحيث كتب رسالة إلى ملك الإنجليز "قيلوم وويليام الرابع" ثم رد عليها الملك الإنجليزي برسالة أخرى ، كان هذا كتمهيد لميلاد السياسة الخارجية والدبلوماسية الجزائرية .

لقد استطاع الأمير عبد القادر من خلال التأثير الدبلوماسي تحقيق مكاسب عظيمة أهمها تنظيم علاقاته مع العدو، بحيث تم تحديد معاهدة "التافنة" يوم 08 ماي 1837 ، التي احتوت على هذه النقاط ، وهذه المعاهدة كانت اللبنة الأساسية لميلاد الدبلوماسية الجزائرية .

ب) **الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية:**

لقد عرفت الدبلوماسية الجزائرية تطورا ملحوظا مع مجيء زعماء الحركة الوطنية تلك النخبة المثقفة التي رأت أنه لا سبيل للعمل المسلح ، ويجب انتهاج وسيلة سياسة للكفاح وإشهار القضية الجزائرية في المحافل الدولية بأنها قضية شعب فأسسوا الجمعيات والأحزاب التي تنادي بالحقوق الضائعة ، فظهرت حركات شبانية من الشبان الجزائريين المكونين في المدارس الفرنسية في عهد الأمير خالد استطاعت أن تبرز الدور السياسي في المطالبة

¹ - سليم العايب ، مذكرة الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي ص، 42

بالحقوق السياسية التي من بينها ، حق المواطنة والتمثيل في البرلمان مع بقاء نظام الأحوال الشخصية يتأثر بإرادة الجماهير المسلمة في الحفاظ على معتقداتها ومقومات شخصيتها الإسلامية¹.

وقد انقسمت هذه الحركات الشبابية إلى تيارات سياسية تمثلت فيما يلي :

***التيار الإصلاحى الاندماجى** : تتأسس هذا التيار كامتداد لحركة الشبان الجزائريين ورفع لواءه فرحات عباس بعد الأمير خالد ،وقد عرف فرحات عباس بحنكته السياسية في التعامل مع المستعمر ، بحيث كتب رسالة نصية بالتعاون مع أعضاء من "النخبة " سماها "رسالة إلى السلطات المسؤولة" وأرسلها سنة 1942 إلى الحكومة الفرنسية العامة بالجزائر والحلفاء الأمريكيين والسوفييت والبريطانيين ،بحيث تحتوي على مجموعة من المطالب من بينها المطالبة لأول مرة بجل فيدرالى للقضية الجزائرية وإنشاء مجلس جزائري .

وفي فيفري 1943 ،نشر فرحات عباس بيان بعنوان "الجزائر في النزاع العالمى ،بيان الشعب الجزائري " وقد تضمن هذا النص مجموعة من المطالب منها،الحكم الذاتى للجزائر فى إطار السيادة الفرنسية وإلغاء القوانين التمييزية والتعليم المجانى والإجبارى والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية ورفض الاندماج مع إدانة الاستعمار ...ولقد استمرت كل الطرق

¹ - مروان بوعزة ،خضرة علماي ، مذكرة تخرج دور الدبلوماسية الجزائرية فى حل النزاعات الدولية ،ص 23

والأساليب للتعبير عن معاناة الشعب الجزائري والسعي لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية¹.

وفي ماي 1943 ،أصدر فرحات عباس نصا جديدا بعنوان "مشروع إصلاحات مكمل للبيان" وفي 1 ماي 1945 خرج المتظاهرون أمام العالم في موجة شعبية عارمة كرغبة في التحرر وفي 08 ماي 1945 خرج الجزائريون من مختلف المدن الجزائرية خاصة في شرق البلاد وكانوا متظاهرين حاملين للافئات والأعلام بالرعب والدم وفيها نددوا بإطلاق سراح مصالي الحاج.

وفي 16 مارس 1946 ،تم الإفراج عن فرحات عباس بعد صدور العفو العام عن السياسيين الذين سجنوا ،كون بعدها عباس حزبا جديدا سماه "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " في أوت 1946 يحمل بعض الإصلاحات السياسية ،لكن الإصلاحات التي جاء بها قانون سبتمبر 1947 خيبت أمل فرحات عباس في مشروعه الحزبي ،ضف إلى ذلك تزوير انتخابات أفريل 1948 تكون بذلك قد أغلقت جميع الطرق العمل الشرعي ولم يبقى إلا التعبير عن طريق العنف²

***التيار الثوري التحرري:** تزعم هذا التيار نخبة من الشيوعيين الجزائريين الذين تربوا في كنف الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان هدفه توحيد الطبقة العاملة من الأوروبيين والعرب في جبهة واحدة ضد الإمبريالية .

¹صالح بلحاج ،تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر 1954 ، الجزائر: دار الكتاب الحديث ، 2010 ،ص17
² - سليم العايب ، مرجع سابق ص 58

ومن بين المطالب التي دعى إليها زعماء هذا التيار المطالبة بالاستقلال التام للجزائر وكان هذا عنصر بارز في المؤتمر الثاني المنعقد في 1922، وفي سنة 1935 قرر مؤتمر "فيلا ربان" تحويل فرع الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر إلى حزب مستقل عن فرنسا¹ ثم يأتي بعد ذلك حزب نجم شمال إفريقيا الذي تزعمه الأمير خالد والحاج عبد القادر اللذان كان لهم الدور البارز في تطويره من خلال توعية وتجنيد العمال المهاجرين بالخطب والمحاضرات ليأتي مصالي الحاج بعد ذلك ويضيف تحولا ويحدد المطالب الأساسية للحزب فيما يلي:²

1 (إنشاء مجالس بلدية منتخبة استقلال الجزائر .

2) إنشاء برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام .

3) مصادرة الأملاك الفلاحية الكبرى التي استحوذ عليها الإقطاعيون والشركات الرأسمالية وإعادة توزيعها على الفلاحين .

4) إعادة الأراضي والغابات المستحوذة من طرف فرنسا إلى الجزائر .

*التيار الديني:

تزعم هذا التيار الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي يعتبر رائد الفكر الإصلاحية الإسلامي، حيث أسس في 05 ماي 1930 "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" نتيجة لموجات

¹ - فريري سليمان، تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940 – 1954 ،رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر 2010 -2011 ،ص72

² - الأمين شريط ،التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون -، 1998 ص 7-8

التحرر التي العالم العربي الإسلامي ككل في تلك الفترة، والتي نادى لقيام نهضة وطنية عربية إسلامية تقف في طريق اندماج الشخصية الجزائرية في الحضارة الأوروبية وتهدف أيضا إلى تطوير الثقافة العربية وإحياء الدين الإسلامي وتطهيره من شوائب الاستعمار التي لحقت طيلة الفترة الأخيرة وتوعية الشباب بالشخصية الجزائرية تحت شعار

الإسلام ديننا والعربية لغتنا. ماء الجمعية أمثال البشير الإبراهيمي و الفضيل الورتلاني وقاموا باتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية والإسلامية وقاموا بزيارة "محمد فاضل لغتنا والجزائر وطننا" وفي إطار عمل الجمالي " في العراق قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس وطلبوا منه إثارة قضية الجزائر في الأمم المتحدة بصفته ممثلا لدولة العراق ونائبا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة¹ وفي جانفي 1956 ،أصدرت الجمعية بيانا ترى فيه أنه "لا يمكن حل القضية الجزائرية بصفة نهائية وسلمية إلا بالاعتراف الرسمي بحق وجود الأمة الجزائرية السيادة مع احترام مصالح الجميع² .

المطلب الثالث: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

(أ) السمات: تميزت السياسة الخارجية الجزائرية بعدة سمات أثناء الثورة وبعد

الاستقلال ومن هذه السمات نذكر:

¹ - سليم العايب ، مرجع سابق ، ص 58

² - الأمين شريط ، مرجع سابق ، ص 55

*الموقف الحيادي اتجاه الأزمات: يظهر طابع الحياد على السياسة الخارجية جليا منذ فجر الثورة ،فقد كانت الحركة الوطنية أنداك تلتزم بالحياد سواء خارجيا إزاء ما يحدث في الحرب العالمية الثانية أو داخليا إزاء ما كان يجري في الساحة المغاربية والعربية¹ بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وتجنبت التحالفات والاتفاقيات .

وحتى بعد الاستقلال حافظت الجزائر على طابع الحياد في سياستها الخارجية، الأمر الذي أكسبها سمعة وهيبة جعلت وساطتها تقبل من طرف المتنازعين².

* **طابع التأزم:** لقد لقيت السياسة الخارجية الجزائرية منذ نشأتها عدة عقبات تمثلت في بعض الأزمات، فانطلاق فعاليات النشاط السياسي الخارجي كان في ظل أزمة الاستعمار ثم حملت الدبلوماسية الجزائرية على عاتقها تحرير المجتمع الجزائري من الاستعمار وذلك من خلال تقوية الجهاز السياسي الخارجي بإشهار القضية الجزائرية في المحافل الدولية ،وبعد الاستقلال دخلت الجزائر في عزلة بعد انقلاب يونيو 1965، ثم استرجعت مكانتها الإقليمية ونشاطها في إطار الأزمات فراحت تدعم القضية الفلسطينية والصحراوية على أنهما قضيتا شعب ولابد من تحقيق مصيرهم.

***سيطرة العوامل الشخصية على السياسة الخارجية الجزائرية:** إن المراجع للموثيق والداستير الجزائرية يلاحظ أن هذه الداستير قد منحت للرئيس سلطة وصلاحيات واسعة

¹ - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 . بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.306-265-264 ،
²-أحمد بن فليس، " السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت والمتغيرات 19541962 " (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات -

تكمّن في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد فمثلا في المادة 58 من دستور 1963 تنص على أن لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها والتنسيق بين السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، وجاء في دستور 1976 وقرر أن الرئيس يحدد السياسة العامة للأمم وينفذها، ثم جاء دستور 1989، فيه المادة 74 تنص على أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية ويوجهها، ويعين سفراء الجمهورية والمبعوثين إلى الخارج، فهذا ما أبرز سيطرة العوامل الشخصية على السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال¹.

(ب) المبادئ: يعتبر بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام وميثاق طرابلس 1963، وميثاق 1976، ودستور 1989، ودستور 1996 الوثائق الأساسية التي نعتمد عليها في تبيين مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية باعتبارها الخيط الناظم لعلاقة الجزائر مع المغرب العربي والعامل الموجه الذي يستند إليه صانع القرار في السياسة الخارجية ويمكن إجمالها فيما يلي:

* **عصر الانتماء:** إن الجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من المغرب العربي تسعى لتأكيد هذا الانتماء منذ فجر الثورة وذلك من خلال الدعوى إلى وحدة المغرب العربي وعلى هذا الأساس تقيدت بميثاق جامعة الدول العربية ودعت إلى الكفاح الموحد والمصير المشترك وتحقيق

¹ -عديلة محمد الطاهر ، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 -2004 (مذكرة ماجستير ، جامعة قسنطينة 2005) ص 84 -92

الوحدة العربية¹ بحيث أظهرت وجها معاديا للاستعمار من خلال دفاعها عن القضية الفلسطينية وأطلقت مقولتها المشهورة "الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة" ضف إلى ذلك انضمامها إلى منظمة الوحدة الإفريقية وحلها لبعض النزاعات الإفريقية².

***دعمها لحركات التحرر:** تعمل الجزائر على مناصرة القضايا العادلة وذلك من خلال دعمها التحرر من شتى أنواع الاستعمار وكان ذلك نتيجة للتجربة الاستعمارية القاسية التي مرت بها الجزائر إبان الثورة الجزائرية، بحيث أبرزت دفاعها المستميت في دعم بعض القضايا مثل القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية بعيدا عن الاعتبارات المصلحية .

***الاستكمال التنموي:** بعد تحقيق الجزائر لاستقلالها الوطني سعت لإتمام استقلالها الاقتصادي وذلك من خلال بناء اقتصاد وطني قوي ودعم كل المشاريع التنموية في الدول حديثة الاستقلال لتحقيق طموحات الشعب في العيش الرغيد والتنمية المستدامة .

***مناصرة السلم:** إن من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية تكريس السلم الإقليمي والدولي الذي تنص عليه المواثيق الدولية، كالاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وقد لعبت الجزائر دورا هاما في معالجة النزاعات الإقليمية بحيث قامت بالتوسط في عشر عمليات نزاعية فانتهدت إلى توافق المتنازعين وآخرها النزاع الأثيوبي الأريتيري.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، الديباجة
2- وزارة الشؤون الخارجية، سياسة الجزائر الخارجية في الميثاق الوطني، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية ع 2 النص الثاني 1989 ص 119-120

*الدعوى إلى التعاون والتكامل : تعمل الجزائر على تحقيق وحدة الشمال الإفريقي لتأمين منطقة المغرب العربي ، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية وبلاد متوسطة وإفريقية¹ فقد سعت من خلال سياستها الخارجية إلى إبرام 37 اتفاقية تعاون خلال فترة الممتدة من 1999 إلى 2009 وذلك لإبراز دورها التكاملي والتعاوني .

المبحث الثاني: محددات ومراكز صنع السياسة الخارجية الجزائرية

تتحكم العديد من العوامل في هيكله وصناعة السياسة الخارجية وتوجيهها حسب متطلبات الدول نحو الخارج بالتكامل مع أوضاعها الداخلية وفي هذا المبحث سنتطرق الى محاولة تحديد ابرز العوامل المتحكمة في توجيهه وصناعة السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات ،يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها ،وكذا قدراتها العسكرية والثقافية السائدة في المجتمع والنسق الدولي الذي تتسج فيه ، ونعني "بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأنه وحدة من الوحدات الدولية ،ونعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية "وهي تتمثل فيما يلي :

¹ -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1963 ، الديباجة

أ) محددات جغرافية:

*الموقع الجغرافي: تمتلك الجزائر موقع استراتيجي متميزا في المنطقة العربية والإفريقية بحيث تتوسط القارات الأربع إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية بحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة بحيث تقع بين خطي طول 09 غرب غرينيتش و12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا¹، وهذا الموقع الذي تحتله يجعلها في تواصل مع القارات الأربع، خاصة وأنها تتوفر على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم على طول البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر ممر السفن والبواخر التجارية .

ويلعب الموقع الجغرافي للدولة أهمية بالغة فهو يعتبر عاملا جوهريا في قوة أو ضعف الدولة "وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة ترتبت على دول أكبر منها من حيث المساحة والموارد، وبالعكس، فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تمتلك تلك المواقع بحيث يؤثر على السياسة الخارجية للدولة من حيث التهديدات .

*اتساع المساحة: تحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا والثانية إفريقيا بعد السودان من حيث المساحة بحيث تقدر مساحتها ب 2381741 كلم أي 12\1 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ 30000244 كلم.

¹ - سيد سليم ، مرجع سابق ص202

*التضاريس: تلعب التضاريس دورا هاما في بعض الأحيان فمن الصعب على القوة الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الوعرة والجزائر من بين الدول التي تمتلك سلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا¹، مما زادها أمنا للمجاهدين أثناء الثورة التحريرية.

(ب) الثقافة السياسية كمحدد:

تعتبر الثقافة السياسية محدد بارزا في السياسة الخارجية الجزائرية فهي تؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة وتقيد حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي وهي تمثل "البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي² فالمجتمع الجزائري اكتسب الثقافة السياسية من التجربة الاستعمارية المريرة وما لاقاه من العذاب والآلام في الفترة الاستعمارية بحيث أصبحت لديه صورة معادية للتدخل الخارجي فكان نتيجة ذلك دعمها لحركات التحرر ومناصرتها للقضايا العادلة .

(ج) محددات الاقتصادية: يلعب الاقتصاد دورا هاما في السياسة الخارجية الجزائرية فهو من محدداتها، بحيث يمكن للدولة أن تدخل في علاقات مكثفة إذا كانت تمتلك نموا اقتصاديا كبيرا، بحيث يعتمد ذلك على الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، فالموارد الطبيعية

¹ - السيد سليم، مرجع سابق، ص 145
² - نفس المرجع، ص 204-205

مثلا "تعتبر من العوامل الأساسية في غنى وقوة الدول وهي مصادر الطاقة مثل (البترول، الفحم، الغاز والموارد النووية) والمعادن الخام (كالحديد الخام، والقصدير... إلخ)، والموارد الزراعية (كالقطن والجوت) فمثل هذه الموارد تعتبر مصدر قوة الدولة¹.

والجزائر من الدول التي تمتلك موارد طبيعية مثل الغاز والنفط والبترول، بحيث تعتبر من الدول المصدرة للنفط والغاز وهي تعاني من مشكلة تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم قدرتها على تحويل الماد الأولية إلى مواد مصنعة ومشكلتها الاقتصادية اعتمادها الكلي على النفط المعرض للنفاذ.

المطلب الثاني: مراكز صنع السياسة الخارجية الجزائرية

أ) دور المؤسسات في صنع السياسة الخارجية الجزائرية:

تتعدد مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية وتختلف أهميتها حسب تأثيرها وموقعها في النظام السياسي للدولة، وتعتبر مسألة تحديد الفاعلين الرسميين في صنع القرار أمرا صعبا لصعوبة وضع معايير لقياس هذا التأثير، ويصنف المختصين بشؤون السياسة الخارجية الجزائرية مؤسستان يمثلان صنع القرار السياسي هما المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة وخاصة بعد مجيء الرئيس بوتفليقة .

*المؤسسة العسكرية :

¹ - غضبان ، المدخل للعلاقات الدولية ، (عنابة : دار العلوم ، 2007) ، 273

إن للجيش أولويات في إطار الدولة، فهو يعمل على الحفاظ على كيان الأمة ويسهر على سيادتها وهو رمز من رموزها شأنه شأن مؤسسات السيادة الأخرى، كالقضاء مثلا أو رئاسة الدولة، وليس من مهامه التدخل في سياسة الدولة وسلطتها المجتمعية بل يلزمه الحياد من ذلك وبالتالي فهو مجال إجماع، لكن في الجزائر كان شأننا آخر، فالمؤسسة العسكرية (الجيش) تأتي في المرتبة الأولى لبعض الاعتبارات والأولويات تتمثل فيما يلي :

- احتكارها للقوة

- أنها مؤسسة وطنية متطورة من ناحية التكامل القومي.

- أنها أكثر المؤسسات تقدما من الناحية التكنولوجية والتنظيمية¹

- غياب مؤسسات منظمة اجتماعية حديثة.

- الضعف السياسي للطبقة الوسطى .

هذا ما أدى بالمؤسسة العسكرية أن تتدخل في الشؤون السياسية للدولة الجزائرية، كمحاولة لإحداث التوازن المؤسسي وتغطية جانب الضعف فيه.

*مؤسسة الرئاسة: تلعب مؤسسة الرئاسة دورا مركزيا في صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، وفق نظرية "المجال المحجوز" التي تعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على

¹ - مجدي حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1987 ، ص 271

الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة¹، ولتميزها بطابع الحياد جعلها بعيدة عن الخلافات والصراعات التي تثيرها الأحزاب .

وفي الجزائر نستطيع القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية وتخصيصا مؤسسة الرئاسة، لما أتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك، ويبقى للبرلمان إمكانية فتح نقاش حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين، كما أورده المادة 130 من دستور 28 نوفمبر 1996، ومن خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر نلاحظ أنها منحت لمؤسسة الرئاسة التحكم في صنع السياسة الخارجية، فمثلا رئيس الجمهورية يحدد السياسة الداخلية والخارجية وينسق بينهما، والمادة 58 تمنح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها والمادة 74 من دستور 1989 تنص على أن الرئيس "يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها"² كما يأخذ صلاحية تعيين السفراء والمبعوثين إلى الخارج وينهي مهام الممثلين الدبلوماسيين الأجانب فمن الناحية الدستورية ينفرد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية لكن ليس بمعزل عن علاقته بالمؤسستين العسكرية والرئاسية

ب) دور العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

يلعب صانع القرار دورا هاما في السياسة الخارجية خاصة في السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، فهو الذي يشرف على إصدار قرارات وسلوكات السياسة الخارجية ويقوم

¹ - مارسيل ميرل، سيبيولوجيا العلاقات الدولية، تر حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 1986، ص 327
² - السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 1990، ص 248

بتنفيذها ، ويعتمد في ذلك على خبرته الميدانية وتصوراتهِ وإدراكا ته للعالم الخارجي ، ضف إلى ذلك نسقه العقائدي ومكانته الشخصية في السياسة الخارجية .

ومن خلال هذا الطرح نحاول تسليط الضوء على دور عبد العزيز بوتفليقة في صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية لامتلاكه لخبرة واسعة في مجال السياسة الخارجية الجزائرية وذلك من خلال التطرق لنبذة من حياته وأهم المناصب التي تولاها .

***نبذة عن حياته ومناصبه :** عبد العزيز بوتفليقة من مواليد 02 مارس 1937 بمدينة وجدة ، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني بعد مضي عامين من انطلاق ثورة نوفمبر أي سنة 1956 وكان ذو حنكة وخبرة كبيرة، تقلد عدة مناصب منها: مراقبا للولاية الخامسة بين 1957 و 1958 وضابط في المنطقة الرابعة والسابعة ثم التحق بالهيئة العسكرية بالغرب ،وقاد سنة 1960 "جبهة المالي" على حدود البلاد الجنوبية وذلك بغرض إحباط مساعي النظام الاستعماري الذي كان يريد تقسيم البلاد¹.

هذه كانت أهم مناصبه التي تولاها في تاريخه الثوري، أما بعد الاستقلال فقد كان عضوا في المجلس الوطني التأسيسي ، ثم تنصب وزيرا للشباب والرياضة ، ثم عين سنة 1963 وزيرا للخارجية لمدة 16 سنة نال منها خبرة وإمكانية وحنكة سياسية كبيرة، وانتخب رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للأمم المتحدة سنة 1974، هذه المسيرة السياسية مكنته من اكتساب خبرة وتجربة وإطلاع واسع على مختلف القضايا السياسية.

¹ - رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، الجزائر دار المعرفة ، دس ط ، ص 122

*مميزاته الشخصية:

توصف شخصية بوتفليقة على أنها ميالة للانفتاح وغير منطوية وذات توجه ليبرالي ،ويمجد بوتفليقة فكرة المفاوضات لحل النزاعات والتعاون وحضور المؤتمرات ومناصرة السلم والقضايا العادلة ،بحيث يصفه البعض بأنه يمثل "الشخصية المشاركة" التي تبدو في نشاطها واهتمامها كبيرين في التعامل السياسة الدولية ،وهناك من صنفه في خانة الزعامات الكاريزمية ووصفه بصفات موهوبة ثاقبة حاذقة¹، كما وصف بأنه براغماتي من خلال بعض تصريحاته حول علاقات الجزائر مع الدول الأخرى، حيث قال: "أعتقد أن المحن علمتنا كيف نتعامل مع الغير، وبما أننا نتعامل مع الغير ولاشيء يربطنا مع الغير إلا المصلحة"²، ويعرف عنه كذلك المراوغة وعدم التناقض والخوف ،والجرأة في طرح القضايا الهامة ويظهر

جليا في العلاقات الجزائرية الإسرائيلية والتعامل مع الأزمات الداخلية والخارجية...إلخ .

¹ - محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية، تنظيم السلطة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 1999 ص 289
² - في حديث للرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع شبكة الأخبار العربية (Ann)، 08 جويلية 1999

المبحث الثالث: التفسير النظري وإسقاطه على السياسة الخارجية الجزائرية

لقد ظهرت عدة نظريات في ميدان العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وحاولت إعطاء تفسير يوضح توجهات السلوك الخارجي للدول والعلاقة التي تربط بين الدول ، وفي هذا المبحث سنحاول التطرق لأهم المقاربات النظرية وكيفية إسقاطها على السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الأول: الليبرالية في السياسة الخارجية الجزائرية

إن تناول هذه الدراسة سوف يتم من خلال التطرق لتحديد مفاهيم الليبرالية السياسية والاقتصادية ، ثم بعد ذلك تناول الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بالتطرق للإصلاحات السياسية التي تمت ، ثم للتحويل الاقتصادي وللإصلاحات الاقتصادية ، ثم التطرق للعوائق التي واجهت التحرك نحو الليبرالية السياسية والمتمثلة في العنف السياسي وغياب الثقافة السياسية الديمقراطية وبجانب هذا ، غياب مجتمع مدني .

أولاً: تحديد مفهومي الليبرالية السياسية والاقتصادية

أ) الليبرالية السياسية: يقصد بمصطلح الليبرالية السياسية كل حركة أو تطور من نظام

قائم على أقل مشاركة سياسية¹، أو أقل محاسبة سياسية إلى آخر أكثر منهما ، وهو

1-gerdnoneman·political and economic liberalization usalynneriennen pub 1996 p،330

يستدعي الديمقراطية والانتقال نحو النظام الديمقراطي وكذا إجراءات لتجاوز بعض الرقابات السياسية أو منح حقوق سياسية أكثر وتستدعي الليبرالية السياسية توسيع المجال العام، من خلال الاعتراف وحماية الحريات المدنية والسياسية .

(ب) الليبرالية الاقتصادية: تعد الليبرالية الاقتصادية عملية أوسع من الخصوصية، وهي تقليص التدخل المباشر للدولة في النشاطات الاقتصادية وتشجيع للقطاع الخاص وتحرير التجارة الخارجية وهذه تستدعي ليس فقط تخفيض الحواجز الجمركية بالنسبة لاستيراد البضائع والسلع، بل أيضا وضع سياسات لتجسيد ذلك، وهذا التوجه يعود إلى الاقتصاد النيوكلاسيكي وكذا الليبراليين الجدد، الذين اعتقدوا أنه من الضروري ترك

السوق لوحده يتحكم في العرض والطلب بعيدا عن تدخل الدولة¹

وبرز دور الليبرالية الاقتصادية من ثلاث جوانب:

*سمح بزيادة مدخلات جديدة من موارد جديدة من الاستثمار .

*أعطت ديناميكية قوية للاقتصاد كما أعطت دورا كبيرا للمبادرة الفردية، مما يؤدي إلى زيادة

في إنتاج الثروة واقتصاد مفتوح .

¹—camill bonnora – **waisman france and the Algerian conflict** –issues in democracy and political stability 1988-1995 usa-

* خلق منافسة دولية وظهور المهارات التنافسية، كما تؤدي إلى تقوية المسار الاقتصادي وتعززه.

ثانيا: الانفتاح السياسي

لقد أدت أحداث أكتوبر إلى تغيير الوجه السياسي للجزائر، فأطلق المسار السياسي السريع الذي استمر ثلاث سنوات قبل أن يوقف في جانفي 1992، في ظرف ثلاث سنوات عرفت الجزائر حركة خاصة واستثنائية من الحرية السياسية في العالم العربي، وأثارت أحداث أكتوبر 1988 حركة نحو الليبرالية السياسية ففي خطابه للأمة في 10 أكتوبر 1988 وعد الرئيس الشاذلي بن جديد بإجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية وأعلن في 13 أكتوبر 1988 على استفتاء وطني والذي بموجبه اقترح إعادة تنظيم السلطة التنفيذية، من خلال تقوية وظيفة الوزير الأول، الذي أصبح مؤهلا على إدارة الشؤون العامة والعادية، وفي أن يكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني¹

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية

مع مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد في بداية الثمانينات، ثم تبني سياسة الانفتاح على غرار العديد من الدول العربية بشكل يسمح ببروز القطاع الخاص، وانفتح الخطاب السياسي الرسمي أكثر على القطاع الخاص، وذلك من خلال قانون 82 - 11 الذي وضع ترخيصا

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، ص 03

مسبقا وإجباريا على لكل مشروع خاص ،وقد شكل هذا القانون أول انفتاح ليبرالي في الجانب الاقتصادي للمبادرة الخاصة في القطاع الخاص¹،وقد استتبع هذا القانون بإنشاء الديوان الوطني المكلف بالتوجيه والمتابعة وتنسيق الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة ثم صدر القانون رقم 82- 13 المتعلق بإنشاء وسير المؤسسات الاقتصادية المختلطة والذي يسمح بمشاركة المؤسسات العمومية الجزائرية مع الاستثمارات الخارجية والتي حددت مشاركتها برأس مال الدولة ب 51 والطرف الأجنبي ب49 ،وفي عام 1988 صدر قانون 88- 25 الذي حل محل قانون 82- 13 والذي وضع إجراءات لتوجيه الاستثمارات للقطاع الخاص²،وهذا ظل الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والناجمة عن انهيار أسعار النفط.

رابعا :عوائق التحرك نحو الليبرالية السياسية :

***العنف السياسي** :لقد انعكس العنف السياسي الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينات بعد إلغاء الانتخابات التشريعية سلبا على المسار الديمقراطي وأعلنت حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992 لمجابهة أعمال العنف السياسي ،الذي استهدف مؤسسات ورموز الدولة ، وقد أثرت حالة الطوارئ من ناحية الحريات الفردية والجماعية وتراجع نشاط الأحزاب السياسية ودورها .

1 القانون رقم 82- 11 المؤرخ في 21 أوت 1982 ،المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص، الجريدة الرسمية،رقم 34 ،الصادر في 24 أوت 1982 م،ص 1692- 1700

2- isli mohand arezki –la creation d interprises en algerie –les cahiers du cread –
algerienumero 73-2005 p60

*غياب الثقافة السياسية الديمقراطية: توصف الجزائر عموماً بأنها دولة مستقرة عموماً حتى أواخر السبعينات ،ومع بداية الثمانينات تغيرت الوضعية ، حيث دخلت في مرحلة الاستقرار سياسي ، وتجلت ذلك مع أحداث الربيع الامازيغي في 1980 ، ثم أحداث سطيف وقسنطينة 1980 ، ثم أحداث أكتوبر 1988 وأخير بداية العنف السياسي في بداية التسعينات وإلى غاية اليوم .وما يميز الثقافة السياسية في الدول العربية بما فيها الجزائر ، هو أنها تركز على القوة وعلى رفض الطرف الآخر ، وتقيد إنتاج النظام التسلسلي وتغزو وتمنع ظهور وبروز الحكم الديمقراطي¹

*غياب المجتمع المدني: إن إلغاء المسار الديمقراطي في 11 جانفي 1992 ودخول الجيش في الحياة السياسية وإعلان حالة الطوارئ قد أثر على مسار الديمقراطية وأدى إلى تضيق الحريات ..العامّة وإلى الحد من نشاط الأحزاب السياسية و الجمعيات والنقابات ،وأدى بالمقابل إلى تقوية قوة الدولة على حساب المجتمع المدني وإن كان قائماً فهو شكلي وتابع للدولة .

المطلب الثاني: المثالية في السياسة الخارجية الجزائرية

تقوم المدرسة المثالية على مجموعة من المرتكزات التي من بينها نظرية السلام الأخلاقي للطبيعة الإنسانية والعلاقات العامة بين الدول ، ويؤكد المثاليون على دور القانون الدولي في احترام الرأي العام العالمي بحيث يرى أنصار هذه النزعة انه لا بد من قيام مجتمع مدني

1-sadikilarbi – the search for arab democracy –london –c-hurst and co- publishers -2004 p
174

على علاقات متبادلة بين الدول تكون مبنية على أساس الاحترام ووحدة المصالح المشتركة وينطلق المثاليون من فكرة أن المجتمع المدني يفترض فيه أن يكون خاضعا للقوانين التي تضعها الجماعة سواء داخليا أو خارجيا ، كما يعتبر المثاليون انه يجب على الدول ان تعمل في إطار منسجم لتحقيق مصالح مشتركة وبناء عالم خالي من النزاعات حيث تخضع الدول لقوانين النظام الدولي¹ .

ومن خلال ما سبق ذكره نجد أن الدولة الجزائرية باعتبارها جزء لا يتجزأ من المنظومة الدولية كما أنها دائمة السعي لنيل مكانة مرموقة بين الدول خاصة في محيطها ونطاقها الجغرافي وبناء علاقات متينة مع الدول مبنية على التفاهم والحوار كما أبرزت مكانتها من خلال احترام القوانين واللوائح الدولية ودعوتها الدائمة لبناء السلام الدائم ودعم القضايا العادلة وتركيزها الدائم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والدعوة إلى الحل السلمي للقضايا والمنازعات الدولية² ولعل اكبر الأمثلة حل النزاع الإثيوبي - الأريتيري والتدخل في حل الأزمة بين العراق وإيران في ثمانينيات القرن الماضي والأزمة في مالي والسعي حاليا لحل الأزمة الليبية .بالإضافة إلى سعيها الحثيث في تفعيل العمل الدبلوماسي وإحياء المقررات الدولية والقانون الدولي ومكافحة ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الساحة الدولية والعلاقات بين الدول .

¹ - دورتي جيمس ، وبالسغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، تر: وليد عبد الحي ،الأردن : مركز أحمد ياسين ، 1995 ص 79
² - نفس المرجع ، ص 80

المطلب الثالث: الواقعية في السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر النظرية الواقعية من أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه ، من أبرز روادها هانز مورجا نثو" الذي يبني فكره على فكري المصلحة والقوة بحيث تتحدد المصلحة في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورجا نثو بفكرة التأثير أو السيطرة وتعني تلك النظرية بالقوة ، السيطرة النسبية التي نمارسها الدول في علاقاتها المتبادلة وهي بذلك لا يمكن أن تتكون مرادفا للعنف بأشكاله المادية والعسكرية وإنما هي أوسع نطاقا من ذلك بكثير ففي النتائج النهائي - في لحظة ما - لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية ، والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة ، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول . ومن هنا تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تملئها مصالحها أو استراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى، وأن سلوك الدولة يمثل نوعا من الاستجابة للفرص والقيود التي يقدمها النظام الدولي الفوضوي¹ .

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أن منطقة المغرب العربي تعتبر مجالا لتنافس القوى الدولية بما في ذلك روسيا والوم أ وذلك لغناها بالموارد الطبيعية ولضعف دولها ، والجزائر باعتبارها جزء من هذه المنطقة في سعي دائم لكسب مكانة معتبرة تؤهلها للعب دور الفاعل السياسي

¹ - نصار وليم ، المصلحة القومية بين الواقعية والليبرالية ، دراسة مقارنة بين السياسة الخارجية لجورج بوش الأب وبيل كلينتون ، العدد 2010، ص 159

فيها وذلك من خلال تقوية جهازها السياسي والدبلوماسي وتنشيط وتفعيل علاقاتها مع دول المنطقة في إطار الحوار والمصالح المشتركة .

الفصل الثالث:

سمات العلاقات الجزائرية

العربية

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية مع دول الجوار

تهدف الجزائر إلى لعب دور الفاعل الأساسي في المنطقة العربية خاصة والإفريقية عامة وذلك باعتمادها على بعض القدرات الاقتصادية والسياسية التي تؤهلها لذلك، لكن هناك بعض المشاكل التي تقف في وجه ذلك والمتمثلة في نزاعها مع دول الجوار حول الحدود ولعل هذا هو المقصود الذي سنوضحه في هذا المبحث .

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية المغربية

تتسم العلاقات الجزائرية المغربية بالتوتر والاحتراب والغموض الشديد نتيجة للقضايا العالقة بين البلدين والمتمثلة في القضية الصحراوية والمشكلة الحدودية وأكدت بعض الدراسات أن العلاقات الجزائرية المغربية تعتبر بمثابة المفتاح لفهم مختلف المشكلات التي يعرفها الوضع المغربي¹ سواء على مستوى مشكلة الصحراء أو على مستوى العلاقات بين دوله، ولفهم الوضع الراهن في العلاقات الجزائرية المغربية لا بد من التطرق إلى خلفيات النزاع والمتمثل في قضية الصحراء والحدود بين البلدين .

أولاً: الخلفية التاريخية والإيديولوجية للبلدين

والتي تعود إلى الاختلاف التاريخي والإيديولوجي للبلدين، فالمغرب ذو رصيد تاريخي في

¹ - الشامي علي الصحراء الغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي، ص 214، دار الكلمة بيروت 1980

الاستقلال السياسي والهوية الواحدة ذلك أنه "مصدر السلطات والإمبراطوريات ونقطة تجمع للتاريخ الإسلامي العربي في شمال إفريقيا. ولأنه أيضا يتمتع ببنية داخلية تجمعها حاجة استعادة وحدة ماضية كما يحتل موقعا جغرافيا مطوقا (...). بالمقابل فإن الجزائر، كوحدة سياسية، تسعى لانتشال نفسها من غموض تاريخي وإيجاد هوية قومية بدونها تنتهي الثورة إلى مأزق حاد، دواؤه الوحيد الذوبان في وحدة المغرب العربي وتبلور ذلك بوضوح في التمايز الذي عرفه كلا النظامين السياسيين للبلدين نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في الجزائر، وما استتبع ذلك من تنامي خوف مغربي من تمدد جزائري للهيمنة عليه لا سيما في ظل الحضور المتعاضم عربيا وإفريقيا ودوليا للجزائر¹ وقد برز هذا بوضوح في مضامين الحرب الإعلامية الأيديولوجية بين البلدين مباشرة، بعد حرب الرمال سنة 1963 حيث اعتبر العاهل المغربي أن طبيعة النظام الذي اختارته بلاده هي التي تقلق الجزائر، واعتبرت الجزائر أن الاشتراكية هي التي تقلق المغرب²، كما يفسر هذا العامل أحد الأسباب التي كمننت وراء الدعم الجزائري لبعض فصائل المعارضة المغربية.

ثانيا: النزاع الحدودي

تعتبر مشكلة الحدود عقبة في طريق العلاقات الجزائرية المغربية، إذ أصبح كل من الطرفين يسعى للدفاع عن حدوده بالرجوع إلى الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع المستعمر مثل معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845، التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة

¹ - الشامي علي، مرجع سابق، ص 216

² الأعرج عبد القادر، السياسة المغربية في المحيط المغربي (1956 - 1994)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، ص 67، كلية الحقوق، الرباط.

إيسلي في 14 أوت 1844 بحيث نصت على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبطت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب (أي منطقة تيندوف) في وضع غامض. ثم صدرت بعدها اتفاقيات أخرى في 1901 و1902 هدفت إلى التوغل الاستعماري في المغرب وسعت لتثبيت وجوده في الجزائر، ولم يظهر الخلاف حول الحدود بصورة جلية إلا بعد حصول البلدين على استقلالهما وقد نجم عن هذا الخلاف مواجهات عسكرية بين الطرفين عرفت بحرب الرمال في أكتوبر 1963، وعندما أحس الطرفان بتصاعد الأحداث عمدوا إلى اللجوء للمفاوضات التي تمت في بداية شهر أكتوبر بين المغرب والجزائر حضرها عن الجزائر عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالي لها. وقد تم احتواء النزاع ومعالجته في لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 إلا أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية بقي عالقا خصوصا بعد اكتشاف الحديد بها وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة¹، ليكتسي النزاع بعدا دوليا.

ثالثا: نزاع الصحراء الغربية

تعتبر قضية الصحراء الغربية نقطة محورية ومحدد أساسي في العلاقات الجزائرية المغربية

نظرا لأبعادها التاريخية وتأثيراتها المختلفة فقد كانت سببا في توتر العلاقات بين البلدين

1-Hodges, Tony Western Sahara- the Roots of Desert War P92-93 Lawrence Hill and Company: Westport, Connecticut 1983

نظرا لتمايز الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدولتين والتي يدخل ضمنها:

الأمن، الحفاظ على الاستقرار السياسي، دعم وتنمية المصالح الحيوية للدولة وسط النفوذ

القومي¹ كما تكمن أهمية المشكلة الصحراوية من خلال كونها بؤرة للصراع الإقليمي وعدم

الاستقرار في منطقة المغرب العربي وسعي القوى الدولية إلى تفكيك الوحدة الترابية لأقطار

المغرب العربي عن طريق السيطرة الفرنسية والإسبانية المباشرة حيناً أو عن طريق

المعاهدات والمواثيق التي فرضتها من خلال سياساتها الاستعمارية .

رابعا: التسوية الأممية للنزاع

مع نهاية الثمانينات، سعت الأمم المتحدة باشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية إلى الوصول

لحل عادل ونهائي لمسألة الصحراء الغربية تمكن سكان الإقليم من ممارسة حق تقرير

المصير والاختيار دون أية قيود عسكرية أو إدارية بين الاستقلال أو الاندماج مع المغرب

فقررت إجراء مقترحات سلمية لتسوية النزاع الصحراوي بين الطرفين، بحيث تقوم هذه

المقترحات على أساس تنظيم استفتاء جددت فيه آمال التقارب المغربي الجزائري مع مجيء

بوتقليقة للحكم إلا أن وفاة الحسن الثاني أدت إلى تبخر تلك الآمال، ليقع بعده انهيار مفاجئ

في هذا المسار بعد اتهام الجزائر للمغرب بإيواء الجماعات المسلحة الجزائرية، لكن الأمم

المتحدة لم تدع النزاع يتطور بل عادت وأحيت مسلسل التسوية وذلك باتخاذ مشروع حل

1- عبد الجبار مطعيش، العلاقات المغربية الجزائرية من 1830 إلى اليوم، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، نوفمبر 1992، ص 248-254

سياسي متفاوض عليه وكلفت "جيمس بيكر" مبعوث أممي بوظيفة رعاية التفاوض وتقريب وجهات النظر حول هذا المشروع، وهو ماتم بشكل واضح في لقاء برلين

في سبتمبر 2000 والذي أعلن فيه المغرب استعداده للدخول في حوار صريح حول موضوع الحل السياسي، مما أدى لقلب التوازن المغربي الجزائري بخصوص قضية الصحراء، لا سيما بعد إعلان الأمم المتحدة لمشروع اتفاق الإطار الخاص بالحكم الذاتي في جويلية 2001، والذي قوبل بمعارضة جزائرية شديدة الأمر الذي كشف في مداوالات مجلس الأمن أن الجزائر هي صاحبة اقتراح التقسيم، لينفجر صدام مغربي جزائري¹. حيث أعلن المغرب أن هذا الموقف يكشف الأطماع التوسعية للجزائر ونزاعاتها للهيمنة في المنطقة، كما يبطل دعاوى "حق تقرير المصير" التي كانت تركز عليها في دعمها لجبهة البوليساريو معتبرا أن هذا مناقض للمبادئ التي انبنى عليها الاتحاد المغاربي. وقد تجدد نفس الأمر لكن بحدة أقل في مناقشات مجلس الأمن حول قضية الصحراء أواخر شهر جويلية المنصرم.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الليبية

لقد مرت العلاقات الجزائرية الليبية في مسارها بمرحلتين مهمتين كانت أولاهما قبل ثورة 17 فيفري، أما الثانية فقد كانت إبان الثورة وبعدها، وسنحاول في هذا الصدد تسليط الضوء على ما ميز العلاقات الجزائرية الليبية في كل من المرحلتين .

¹ -تقرير الأمين العام المؤرخين في يوم 19/4/1991 رقم (S/22464) ويوم 18/6/90 رقم (S 21360).

*أولاً: العلاقات قبل الثورة

تميزت العلاقات الجزائرية الليبية في هذه المرحلة بالغموض ،لعدم تباين الآراء والمواقف على الرغم من المحاولات الليبية لتوطيد علاقاتها مع الجزائر ،بحيثحاول القذافي إقامة علاقة جيدة مع الجزائر ولم ترفض الجزائر بدورها هذا الأمر وهو ما عبر عنه الموقف الجزائري القوي ضد سياسات السادات اتجاه ليبيا و التوتر الحاد الذي كان بين ليبيا ومصر فبذلك الوقت ، حيث واجهت الجزائر التحركات العسكرية المصرية نحو الشرق الليبي وبعد وفاة الرئيس الهموري بومدين عاد القذافي للعبته القديمة بمحاولة التأثير على الداخل الجزائري وإعادة فتح قضية الحدود الليبية الجزائرية الغير مرسمة فعليا¹، إضافة إلى دور لعبه عبد السلام جلود في دعم بعض الفصائل المسلحة في الجزائر إبان الحرب الأهلية الجزائرية التي مرت بهاو الدولة الجزائرية بظروف امنية واقتصادية صعبة لم تجد من يساندها فيها بما في ذلك القذافي الذي رفض إقراض الجزائر لأي مبالغ مالية . وبعدا انتهاء أزمة الحرب الأهلية الجزائرية_ و صعود الرئيس الحالي“ عبد العزيز بوتفليقة” سدة الحكم ؛ دخلت العلاقات الليبية الجزائرية في طور التهدة لمرّة أخرى حيث تبنت الجزائر موقفا دبلوماسيا وبارغماتيا شديد الحذر مع سياسات القذافي ، فسأيرته ودعمته في مواقفه

وسياساته حيناً و رفضت حيناً آخر بأطوار مختلفة تراوحت ما بين الطرق الدبلوماسية الهادئة إلى اللغة شديدة التحذير والاستهجان ، وبشكل عام حاول البلدان إظهار العلاقات

¹ - زواق، نصير، الجزائر والأزمة الليبية، موقع الجزيرة نت، نقلا عن:

. 2014 . التوقيت: 13:45 /12/ تاريخ التصفح: 14

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4>

ما بين هما في مظهر حسن من خلال القيام بمناورات عسكرية مشتركة و توقيع اتفاقيات وتفاهات اقتصادية وأمنية مختلفة ، و اللقاءات السياسية المستمرة من خلال الاجتماعات الدورية لاتحاد الدول المغاربية¹ ، لكن ذلك لم يوصل البلدين إلى مرحلة التكامل و العلاقات الثنائية المثالية .

*ثانيا: العلاقات أثناء الثورة وبعدها

في هذه المرحلة تباينت الآراء حول ماهية الموقف الذي اتخذته الجزائر إزاء الثورة الليبية فضلا عن أسباب هذا الموقف ، فيراه بعض السياسيين و الصحفيين موقفا مؤيدا لنظام القذافي إثناء الثورة فيما يراه البعض الآخر بأنه ليس كذلك وإنما هو عبارة عن استمرار لسياسة الجزائر في عدم التدخل في دول الجوار وان لا أسباب تجعلها تقف إلى جوار القذافي او تدعمه في حربه²، بقدر ما هو موقف تحاول فيه خلق التوازن بين المعارضة ونظام القذافي وعدم الميل لأحد الطرفين ولو اضطر الأمر في بعض الأحيان إلى اتخاذ مواقف يمكن حسابها على أنها ميل لأحد الطرفين بما في ذلك إيواء عائلة القذافي بعد هروبها من طرابلس أو استقبال الشيخ علي الصلابي في الجزائر في مبادرة شخصية تحت عنوان السعي نحو العدالة الانتقالية .ورغم تباين الآراء حول طبيعة الموقف الجزائري ومحاولة تصنيفه ما بين الموقف الداعم للقذافي وبين الموقف السلبي من كامل الشأن الليبي

1-الجزائر توقف التنسيق الأمني مع ليبيا لمراقبة الحدود صحف جزائرية تؤكد أن كتائب متشددة تسيطر على مناطق فاصلة بين البلدين،تاريخ التصفح: <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/10/23/%D8%A7%D9%84> .
23/11/2014 التوقيت: 13:25

2-الشيخ محمد عبد الحفيظ،مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فيرير في ليبيا،مجلة شؤون عربية نقلا عن <http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6.%20mohamed%20shiekh.pdf> :

بغض النظر عن أطرافه ، إلا أن هذه الآراء تتفق في جزء من أسباب الموقف الذي اتخذته الجزائر_بغض النظر عن تصنيف هذه الآراء لهذا الموقف_إزاء الثورة الليبية ، حيث أن هذه الآراء تحدثت عن السياسة التي اعتمدها الجزائر منذ بداية عهد "بوتفليقة" وبنيت عليها عقيدة جيشها أيضا،متمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى و الدعوة إلى حلول الدبلوماسية والسياسية بشكل مستمر بل وتبني دور الوساطة في الحلول السلمية وهو موقف اتخذته الجزائر في كل من القضيتين الليبية و المالية،إضافة إلى خوف الجزائر من تداعيات الثورة الشعبية في دول الشمال الإفريقي على الوضع السياسي الداخلي في الجزائر وإمكانية تحرك الشارع الجزائري بطريقة مماثلة¹، كما لا يمكن إنكار خشية الجزائر المستمرة منذ ما قبل الثورة الليبية من ردة فعل القذافي وإمكانية مساهمته في دعم اي تحرك في الشارع الجزائريبالإضافة إلى تخوفها من آثار الانفلات الأمني على الحدود الليبية الجزائرية ما بعد سقوط القذافي "المحتمل أن ذلك" من حيث تسرب الأسلحة إلى الجانب الجزائري أو تحرك المقاتلين ما بين البلدين و اتخاذ ليبيا قاعدة للانطلاق منها و الهرب إليها عند القيام بعمليات إرهابية في الجزائر.

¹- بن عنتر ،عبد النور،العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا،تقارير،شبكة الجزيرة،ص 4. نقلا عن:
<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/4algeria%20and%20libya.pdf>

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية التونسية

تتسم العلاقات التونسية الجزائرية بحالة من الاستقرار والهدوء أحيانا حسب الظرف الذي يمرّ به البلدين، غير أنّها لم تصل أبداً رغم حدّة الخلافات التي تميّز هذه العلاقة أحيانا إلى المواجهة أو القطيعة الدائمة، ربّما هو عامل التقارب الجغرافي و الثقافي و حتّى التاريخي المشترك بدءاً من الإشعاع الثقافي للزيتونة و صولا الى الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي و وحدة المصير المشترك الذي يُحفّف حدّة الخلافات التي كانت تظهر و تختفي في فترات متباعدة وقد ظهرت الكثير من الخلافات السياسية بين البلدين بعد استقلالهما نظرا لاختلاف النظام الذي تبناه كل من البلدين، فالحبيب بورقيبة لم يكن يخفي ميله إلى المعسكر الغربي في حين كانت الثورة الجزائرية مرتبطة بعمق بالمعسكر الاشتراكي و كانت قياداتها متأثرة كثيرا بالمنهج الناصري الذي لم يكن على ود كبير مع الحبيب بورقيبة¹. غير أنّ العلاقة عموما لم تصل إلى حدّ القطيعة النهائية أو المواجهة المباشرة بل شهدت فترات من التحسّن و الاستقرار، ساهم في تهدئتها الكثير من الاتفاقيات المشتركة في مختلف المجالات و مشروع اتحاد المغرب العربي، الذي لم يستطع في المقابل حجب خلافات كثيرة حول الموقف من الصحراء الغربية مثلا و قضية التعددية السياسية في الجزائر و تقنين عمل جبهة الإنقاذ الإسلامية بداية التسعينات الشيء الذي أزعج كثيرا حينها النظام التونسي

¹-"العلاقات الجزائرية التونسية". أخبار إسلامية. Retrieved 2013-01-09.

برئاسة زين العابدين بن علي الذي كان قد دخل في ذلك الوقت في مواجهة قويّة مع الحركة الإسلامية في تونس .

*العلاقات الجزائرية التونسية بعد سقوط نظام بن علي :لقد حاولت الجزائر بعد سقوط نظام الرئيس بن علي ،ومع موجة "ثورات الربيع العربي" أن تحيد بنفسها عن هذه الموجة التي أطاحت بالكثير من الأنظمة العربية ،و كانت متخوّفة من "تصدير الثّورة" إليها ،وحسب رأي المحلل السياسي و الدبلوماسي السابق عبد الله العبيدي في تصريح لموقع "جدل بالحبر التونسي" فإنّ وصول حركة النهضة إلى الحكم في تونس بعد 23 أكتوبر 2011 لم تكن تنظر إليه الجزائر بعين الرضا " لأنّها حركة ذات طابع إسلامي عانى منه النظام الجزائري سنوات التسعين، مع إقرار بأنّ هذا قد يشكّل خطرا على حدودها، في ظلّ أوضاع إقليمية متوتّرة، خاصّة في مالي و ليبيا " و كانت تونس قد اتخذت إجراءات من جانبها كقرار الحكومة التونسية، الذي يسمح للمواطنين الجزائريين بالدخول إلى تونس باستعمال بطاقة التعريف الوطنيّة فقط داخل مشروع أطلق عليه الرئيس التونسي المؤقت المنصف المرزوقي "الحرّيات الخمس"، و هو قرار رفضته الجزائر مبرّرة موقفها بأنّها غير معنيّة بالأمر، وعزّت ذلك إلى الظّروف الأمنيّة التي تحكّم المنطقة¹ ، والتي لا تُشجّع في نظرها على اتخاذ مثل هذا الإجراء.

¹ - "الجزائر ترسم حدوده البحرية مع تونس والبرية مع ليبيا". جريدة الحياة اللبنانية. 09-01-2013.

وفي 8 جانفي 2013 صادق البرلمان الجزائري، على مشروع قانون متعلق بترسيم الحدود البحرية مع تونس. "ويتضمن مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الحدود البحرية بين الجزائر وتونس، مادتين وملحقاً يشمل تسع مواد تهدف في مجملها إلى الضبط النهائي للحدود البحرية بين البلدين من خلال ممارسة كل طرف في مجاله البحري، سيادته أو حقوقه السيادية أو ولايته القانونية. وتنص الاتفاقية وفق التقرير التمهيدي للجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية على تبادل المعلومات في حال التنقيب لاستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية على مقربة من خط الحدود البحرية¹

* مظاهر التعاون الاقتصادي و العسكري بين البلدين :

لقد شهدت العلاقات بين البلدين نمواً مطرداً خاصة على مستوى التعاون الاقتصادي والصناعي (شركات مشتركة) توجت بدايتها بتوقيع البلدين على معاهدة الإخاء والوفاق في 19 مارس 1983 والتي انضمت إليها موريتانيا لاحقاً. وعرفت العلاقات التونسية الجزائرية تطوراً هاماً تمثل خاصة في تكثيف نسق التشاور بشأن ملفات التعاون الثنائي والقضايا السياسية محل الاهتمام المشترك وتوقيع عدة اتفاقيات هامة. ودعمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع سنة 2001 على الاتفاق الإداري الجديد للتعاون الصناعي الهادف إلى تطوير صيغ الشراكة والاستثمار المباشر بين البلدين. كما شهد حجم التبادل التجاري بينهما تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. بحيث تجاوز عدد الاتفاقيات والبرامج

¹ - نفس المصدر

التنفيذية المبرمة منذ 1963 بين البلدين 115 وثيقة¹ من أهمها اتفاقية الإقامة لسنة 1963 والاتفاقية التجارية والتعريفية لسنة 1981 واتفاقية نقل المسافرين والبضائع والعبور عبر الطرقات البرية لسنة 2001 والاتفاق حول الترتيبات المؤقتة المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين البلدين لسنة 2002.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الخليجية

تسعى الجزائر جاهدة إلى إقامة علاقات وطيدة مع دول الخليج، بحيث يتم من خلالها تعزيز سبل التعاون والاندماج خاصة في المجال الاقتصادي والوقوف المشترك في وجه التهديدات الأمنية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة، بحيث لا يمكن إنكار قيمة الدور الذي تلعبه الجزائر كفاعل أساسي في القرار السياسي العربي والإسلامي والإفريقي وكقوة اقتصادية تتحكم بأسواق النفط في العالم. لذا، فتقارب دول الخليج العربي مع الجزائر يصب في مصلحة الطرفين بعودة الجزائر إلى الصف العربي وتحقيق توازن اقتصادي على الصعيد العربي وضمن دول الخليج لحليف اقتصادي وتوازن سياسي في منطقة المغرب العربي تحديداً، وفي إطار سعي الجزائر للانفتاح على السوق العربية وتطوير التجارة البينية في منطقة التجارة العربية الحرة التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي بعد

1- العلاقات الجزائرية التونسية، وزارة الخارجية التونسية

أن كان توجهها منحصراً في اتجاه أوروبا، عمدت الجزائر إلى وضع أسس تعاون اقتصادي مع دول الخليج .

وفي هذا المبحث سنحاول الوقوف على أهم مظاهر التفاهم والاختلاف في العلاقات الجزائرية الخليجية ونحاول التركيز على علاقة الجزائر بأهم الدول الخليجية (السعودية، الإمارات، قطر)

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية السعودية

اتسمت العلاقة بين البلدين بالتعاون الاجتماعي نظرا للصلات الاجتماعية المشتركة بينهما والدين في مقدمتها باعتباره شرطا ملائما لنمو التضامن بين الجماعة، وقد حرصت الحكومتان السعودية والجزائرية على إبقاء الوحدة الدينية داخل بلادها للحفاظ على تماسك أبنائها وتحقيق السعادة لهما في الدارين¹، ضف إلى ذلك وحدة اللغة والتاريخ والمصير المشترك إذ أن تاريخ الأمة العربية هو جزء من التاريخ السعودي والجزائري، حيث أن وحدة التاريخ وحدة في الأزمان كما أنه يعتبر جزءا كبيرا من تفكير وشعور الشعب بما يحدثه في النفوس من آثار، وفي العقول من تفكير، وفي الحياة من اتجاهات وهي مجموعة التجارب التي حركت الشعب وتفاعل معها فوحدته وجعلت لهفي الحياة موقفا واحدا²

1- مراح محمد، العلاقات الجزائرية السعودية من خلال الصحف العربية الجزائرية ص 87

2 قدورة، زهبة مصطفى، تاريخ العرب الحديث، ص 523

ولقد كانت بداية العلاقات الجزائرية السعودية مع الاتفاقيات الثنائية بين البلدين والزيارات

المتبادلة بين الرؤساء السابقين بحيث حاول البلدين تحقيق التعاون الاجتماعي وتعزيز العلاقات الودية والمحبة الصادقة، توجت بتوقيع اتفاقية اجتماعية بتاريخ 30 سبتمبر 1984، والتي هدفت إلى المساعدة والتعاون في حال وقوع الكوارث الطبيعية، ثم تلتها اتفاقية أخرى بين البلدين بتاريخ 02 ديسمبر 1993، والتي كان الهدف منها تمويل المملكة السعودية دولة الجزائر بعدة مشاريع لغرض إنشاء الإسكان الاجتماعي.

ومع الظروف التي تشهدها المنطقة العربية جراء التهديدات الأمنية كالإرهاب والأزمات والنزاعات بين دولها، ضف إلى ذلك ثورات الربيع العربي التي مست جل الدول العربية، أصبحت العلاقات بين البلدين توصف بالغموض والتوتر والبراغماتية لتأثرها بالسياق الجيوسياسي¹، فالسعودية في ظل المصاعب التي تمر بها والتي منها مازق حرب اليمن والمنافسة الشرسة في أفريقيا التي تهدد علاقة المملكة مع مصر و تطور الخلافات مع الولايات المتحدة، حليف المملكة الاستراتيجي الذي لم يعد بالإمكان التنبؤ بتوجهاته بعد انتخاب دونالد ترامب رئيساً، تسعى الرياض إلى تجنب العزلة الدبلوماسية عبر إجراء بعض التغييرات في سياستها تجاه الجزائر بحيث امتنعت منذ عام 2014 عن تخفيض إنتاجها للنفط لإعادة رفع سعره بعد انهيار سوق النفط والغاز، وقررت في الآونة الأخيرة إعادة النظر في موقفها والاستجابة لتشجيعات الجزائر. ومع أنها لا تتمتع بثقل كبير في منظمة «أوبك»، بذلت الجزائر جهوداً دبلوماسية مهمة أفضت إلى توقيع اتفاق في ديسمبر الماضي بين

¹مجلة عربيات العدد 3093 الثلاثاء 31 جانفي 2017

الدول المصدّرة للنفط هدفه تخفيض إنتاج النفط العالمي بمعدل 1.8 مليون برميل يومياً. وقد التزمت السعودية بهذا الاتفاق لحفظ حصتها من السوق أمام المنافسة الأميركية، كما عبّرت في 22 جانفي عن شعورها بـ«الرضا والتعاون» على لسان وزير طاقتها خالد الفالح الذي وصف الالتزام بالاتفاق بـ«الرائع والمذهل»، متماهياً بالتالي مع توجهات الجزائر¹. علاوة على ذلك، تبدو الرياض على وشك تكليف الجهات الدبلوماسية الجزائرية بالتوسّط سراً للوصول إلى مخرج مقبول للسعودية من المستتقع اليمني. ويأتي هذا التقارب بين الطرفين بعد بضعة أشهر فقط من التوترات التي شابت العلاقة بينهما على خلفية الملف السوري والموقف من حزب الله .

وفي إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين ورفع مستوى الاستثمارات تم في الآونة الأخيرة التوقيع على 8 مذكرات تفاهم تخص اتفاقيات شراكة في قطاعات مختلفة، أهمها مشروع في مجال تعدين وتحويل الفوسفات بقيمة إجمالية تقدر بـ15 مليار دولار. وكان التوقيع ثمرة اجتماع منتدى رجال الأعمال للبلدين الذي ترأسه وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب ووزير التجارة والاستثمار السعودي ماجد بن عبد الله القصبي، اللذان أكدا على ضرورة تعزيز فرص الشراكة النوعية بين الجانبين، مؤكداً صلابة العلاقات الثنائية سياسياً وأهمية انعكاسها على المجال الاقتصادي²، كما يعبر هذا التوقيع على وجود إرادة سياسية حقيقية لدى قيادتي البلدين لدعم وتعزيز العلاقات بينهما، وهو ما أشار إليه السيد

¹ -محور الجزائر – الرياض.. أكثر من ضرورة بقلم: الدكتور محمد دخوش 16/ 03/ 2015

² -أخبار اليوم،العلاقات الجزائرية السعودية هل تعود المياه إلى مجاريها؟ بقلم بودرع ياسريوم 13 - 06 - 2015

بوشوارب عندما قال إن «كلا من الجزائر والمملكة السعودية انطلقتا في تنفيذ خطط لتنويع الاقتصاد، وأرى في هذا المجال آفاقا واعدة للتعاون، وما النتائج التي خلصت إليها لجننتنا المشتركة إلا دليل على الإرادة السياسية القوية لبلدينا». من جانبه، اعتبر السيد القسبي أن مثل هذه اللقاءات «تعزز العلاقات الثنائية خاصة التجارية والاستثمارية ... بما يخدم مصلحة البلدين، ولا بد أن نتعاون لتنمية التجارة والاستثمار بيننا»، مؤكدا توجيه خادم الحرمين لتوجيهات لتعزيز العلاقات وتنميتها بما يخدم مصالح البلدين، وتؤشر هذه الاتفاقيات لتوفر فرص هامة بين الجزائر والسعودية اللتان تمران بأوضاع اقتصادية مماثلة في ظل التراجع الحاد في أسعار النفط، وهما المعروفان باعتمادهما الكبير على مداخيلهما من النفط في تمويل الميزانية. وهو ما لمح إليه وزير الصناعة والمناجم حين تحدث عن الوضع الصعب الذي يوجهه البلدين .

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية القطرية.

تتميز العلاقات الجزائرية القطرية بالتقارب والتجاذب وبالأخوية ويرجع ذلك إلى قيم حضارية وتاريخية حيث يشترك كل من البلدين في بعض المقومات كاللغة والتاريخ المشترك ذلكما جعل البلدين يسعيا إلى تجسيد تلك القيم في علاقاتهم ومما لاشك فيه أن مظاهر التقاهم والتقارب تتجلى بوضوح خاصة في الآونة الأخيرة من خلال الزيارات المتبادلة بين رؤساء وزراء وسفراء البلدين ضف غلى ذلك المذكرات والاتفاقيات الموقعة بينهما¹ في إطار تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية، وقد صرح سعادة الدكتور العربي ولد خليفة، في تصريح

¹ - العرب يولد خليفة: العلاقات القطرية-الجزائرية «أخوية وعميقة» الدوحة - قنا الثلاثاء، 28 فبراير 2017 02:30 م

لوكالة الأنباء القطرية قنا، عن بالغ تقديره باستقبال حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد خلال زيارته لدولة قطر، مشيراً إلى أن الحديث مع سمو أمير البلاد المفدى تناول كل ما من شأنه تطوير وتمتين العلاقات بين البلدين في شتى المجالات، وكل ما يهم ويخدم الأمة.

وأوضح أن مباحثاته مع سعادة السيد محمد بن مبارك الخليفة رئيس مجلس الشورى، تناولت سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين المجلسين من كافة النواحي، مؤكداً أن الجزائر وقطر دولتان تعملان، بالإضافة إلى علاقاتهما الثنائية، يدا بيد ليكون هناك أمن واستقرار وتعاون، وحد أدنى على الأقل من التضامن بين كل الدول والشعوب العربية. وأضاف سعادته «هناك الكثير من الأمور المشتركة بيننا، والرهانات على المستقبل متشابهة ومتقاربة، وكل ما يجمع بين قطر والجزائر هو لخير البلدين وللأمة العربية وللسلام في كل أنحاء العالم.

وحول دور البرلمانين العرب في التصدي للمشاكل والتحديات التي تواجهها الأمة العربية، قال إن البرلمانين العرب يعملون أولاً على أن يكون هناك تعاون بين الشعوب العربية التي يمثلونها، لافتاً إلى أنه كلما كانت هناك قضايا تهم هذه الشعوب، فإن الطريق الصحيح لحلها، يبدأ بالتقارب والتعارف والاتصال أكثر بين هذه الشعوب وبين الهيئات والمؤسسات البرلمانية مثل المجلس الشعبي الوطني في الجزائر ومجلس الشورى في قطر.

واعتبر هذا التعارف والتواصل خطوة إيجابية جداً لكي يعطي هؤلاء البرلمانيون المثل للآخرين بأن التعاون المخلص والنزيه والصادق هو الطريق الصحيح لبناء المستقبل.. مشدداً

على أن ذلك هو ما تقعله دولة قطر الآن.

واختتم سعادة رئيس المجلس الشعبي الوطني بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تصريحه، لقنا، بقوله «التحية لسمو الأمير ولما لقيناه من طرفه من عناية، وتحية لشعب قطر الشقيق، وتعيش الأخوة الجزائرية - القطرية.»، ثم تلتها زيارة أخرى قام بها سعادة السفير عبد العزيز سبع، سفير الجمهورية الجزائرية لدى الدوحة، حيث أكد فيها على أن العلاقات بين دولة قطر والجزائر تشهدت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة القليلة، في كافة الميادين لتنمashi وقدراتهما الاقتصادية وطموحات الشعبين الشقيقين¹، بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، وأخيه فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وقال سعادة السفير سبع " إن هناك تعاوناً كبيراً بين دولة قطر والجزائر، ومنها مشروع مصنع الفولاذ ببلارة والتي تقدر تكلفته بـ 2 مليار دولار والأهمية التي يوليها حالياً المتعاملون الاقتصاديون للاستثمار في السياحة والزراعة خير دليل على الديناميكية الجديدة التي تطبع التعاون وهذا في ظل علاقات سياسية مميزة قوامها الاحترام المتبادل والتشاور حول المسائل التي تهم البلدين.. "لمحا إلى وجود جالية جزائرية يفوق عددها أكثر من 5000 مقيم، تنشط في مختلف القطاعات، مساهمة في النهضة والتطور الاقتصادي والاجتماعي لدولة قطر، وهي بذلك تشكل جسراً إضافياً لتمتين العلاقات بين الشعبين .

¹-الجزائر الجديدة "العلاقات الجزائرية القطرية تشهد تطوراً" نشر يوم 24 - 03 - 2017

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الإماراتية

ترتكز العلاقات الجزائرية الإماراتية على التعاون والحوار حول القضايا التي تهم البلدين خاصة والمنطقة العربية عامة، وفي إطار تبادل الآراء وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية أفضى البلدين إلى توقيع مذكرات حول ما سبق ذكره حيث تجلى ذلك واضحاً في الدورة الـ13 للجنة المشتركة بين البلدين وقد صرح سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية، بتطور علاقات البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية. كما أشاد سموه بتطور العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات والجزائر في المجالات كافة منذ عام 1974 التي تحولت إلى علاقات متميزة تاريخياً، يسودها التفاهم والتقارب في وجهات النظر حول جميع القضايا السياسية الإقليمية والدولية¹، وفي الكلمة التي ألقاها، رحب سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان بمعالي رمضان لعامة، والوفد المرافق له، متمنياً لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني الإمارات، وعبر عن تطلعه إلى تحقيق النتائج المرجوة والطموحة، لدفع العلاقات الثنائية، ورفع مستوى التعاون بين البلدين، كما ثمن سموه مستوى الزيارات الرفيعة المتبادلة بين البلدين على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين، إضافة إلى زيارته الأخيرة للجزائر، وترؤسه اجتماع الدورة الثانية عشرة للجنة المشتركة، والزيارة الأخيرة للفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع رئيس أركان الجيش الجزائري لدولة الإمارات.

¹المساء، العلاقات الجزائرية الإماراتية نشر يوم 28 - 03 - 2012

وفي ظل الظروف الأمنية الحرجة التي تشهدها المنطقة شجع سمو الشيخ صمود البلدين في وجه المستجدات الإقليمية والدولية الراهنة حيث قال في تصريح له "يأتي لقاءنا اليوم في ظروف حافلة بالمتغيرات والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، تستدعي دراسة التوقعات المستقبلية، وما قد يستجد من تحديات تفرض التعامل مع كل الأوضاع والتطورات العالمية، والتصدي لما تفرضه الاحتمالات بتبني إستراتيجية تساير العصر، وتعزز الأمن بكل معانيه، وتشيع الطمأنينة والاستقرار"¹

كما لفت سموه إلى أن التعاون بين مسؤولي البلدين في تطور مستمر، ويأتي ذلك تأكيداً لدعم قيادتي البلدين في تطوير التعاون الثنائي بما يعكس طموحات القيادة العليا في البلدين وبما يخدم الأهداف والمصالح المشتركة وأكد سموه أن جمهورية الجزائر تعتبر إحدى الدول المهمة لدولة الإمارات، وشدد على أهمية بحث أوجه التعاون في مختلف المجالات، والنظر في مختلف القضايا التي تهم بلدينا، والدخول في مشاريع مشتركة جديدة تعود بالنفع المشترك وتحقيق مصالح بلدينا الشقيقين، كما أنها تعتبر فرصة لتقديم الاقتراحات والحلول العملية للتغلب على العقبات التي تعوق تطوير هذه العلاقات، والبحث عن فرص أخرى لتعزيز العلاقات الثنائية ودعا إلى زيادة التنسيق في العمل المشترك وفي المنظمات الدولية والمؤتمرات، وغيرها من الأمور المهمة على المحافل الدولية.

¹ - عبد الله بن زايد: "العلاقات الإماراتية الجزائرية متطورة" المصدر: أبو ظبي - وام التاريخ: 13 نوفمبر 2015

واعتبر الجزائر شريكاً استراتيجياً مهماً لدولة الإمارات، فقد شهد حجم التبادل التجاري غير النفطي تطوراً ملحوظاً بلغ 493.2 مليون دولار في عام 2014 مقارنة بـ423.9 مليون دولار في عام 2013، أي بزيادة بلغت 14 في المائة..وهي زيادة تعكس مستوى تطور العلاقات الثنائية في هذا المجال.مما يستدعي إيجاد المزيد من الطرائق والوسائل لزيادة حجم التبادل التجاري، والتأكيد على دور القطاع الخاص في تطوير هذه العلاقات ،ومن جهته وجه معالي رمطان لعمامرة، وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجزائري، الشكر والثناء والتقدير إلى سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، ونوه معاليه بالعلاقة المتميزة التي تربط بلده بدولة الإمارات،ونقل معالي رمطان لعمامرة إلى سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان تحيات وتقدير الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مشيراً إلى مدى اهتمام الرئيس الجزائري بالعلاقات الثنائية مع دولة الإمارات¹، وتمنى أن تصبح العلاقة بين البلدين علاقة نموذجية إستراتيجية قوية.وأشاد معاليه باستضافة الإمارات أعمال الاجتماع الثالث عشر للجنة المشتركة، وأكد أهمية فتح آفاق جديدة للتعاون في المجالات كافة.

¹ - عبد الله بن زايد،المقال السابق .

المطلب الرابع:علاقات الجزائر مع باقي دول الخليج العربي

فيما يخص علاقات الجزائر مع بقية الدول الخليجية فهي تشهد تعاوناً وتجاذبا من حين لآخر في إطار تعزيز العلاقات الثنائية في شتى المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي،وهذا ما نريد توضيحه في هذا المطلب :

أ) العلاقات الجزائرية الكويتية:تتميز العلاقات الجزائرية الكويتية بالعمق والمتانة ،ولوتتبعنا التاريخ نجد أن الكويت ساهمت بقوة في الثورة الجزائرية على جميع المستويات (سياسيا ،إعلاميا ، وحتى ماديا ...)،وهذا ما أكده، السفير الجزائري لدى البلاد عبد الحميد عبداوي حيث صرح " أن دولة الكويت تحتل مكانة متقدمة في قلوب القيادة والشعب الجزائريين، لما قدمته من دعم ومساندة لكفاح الشعب الجزائري، وذلك في المستويات والأصعدة كافة، سواء كانت سياسية او إعلامية او حتى مادية، واصفا في الوقت نفسه الجهود والأعمال التي قام بها أمير البلاد الراحل الشيخ صباح السالم تجاه أشقائه الجزائريين"¹،وأضاف أن الدعم الذي عبر عنه الشعب الكويتي وقيادته آنذاك لم يتغير، بل تواصل إبان استقلال الجزائر ووصل اليوم إلى مرحلة من التناغم الكبير بين البلدين في المواقف، لمواجهة التحديات المشتركة ومناصرة القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ،ولفت إلى العمل على تجسيد التوجيهات الحكيمة لقيادتي البلدين على أرض الواقع، خصوصا في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية، وأكد انهم يسعون إلى "الارتقاء بالعلاقات المتميزة من أجل تحقيق الشراكة

¹حمد العازمي،"علاقات الكويت والجزائر عميقة ومتجذرة" محليات - الجمعة، 11 نوفمبر 2016

الحقيقة عبر استغلال الإمكانيات المتوافرة لدى البلدين" وفي الآونة الأخيرة ،شهدت العلاقات بين البلدين تطورا ملحوظا خاصة في المجال الاقتصادي والاستثماري حيث تعتبر الكويت أكبر دولة وقعت اتفاقيات ثنائية مع الجزائر خلال الـ 5 سنوات الأخيرة والتي بلغت أكثر من 20 اتفاقية مصادق عليها، حيث أثمرت بتطوير الاستثمارات في قطاع البنوك وتحلية المياه والأدوية... إلخ

ب) العلاقات الجزائرية البحرينية: تتميز العلاقات بين البلدين بالتعاون والأخوية الوطيدة، وهذا ما كشفت عنه الزيارات المتبادلة لرؤساء وسفراء ووزراء البلدين والتي لعبت دورا هاما في ترقية وتطوير مستوى الشراكة بين البلدين ،ومن بين هذه الزيارات نذكر زيارة سفير الجزائر لدى البحرين نجيب سنوسي الذي أستقبل من طرف وزير الدولة للشؤون الخارجية البحريني غانم بن فضل البوعينين حيث رحب هذا الأخير بالسفير وأشاد بعمق العلاقات الثنائية والتاريخية التي تربط بلده بالجزائر مؤكدا على أهمية دعم وتطوير مسار التعاون الثنائي على مختلف الأصعدة ومن جانبه أكد سنوسي حرص الجزائر على توطيد علاقات التعاون مع البحرين لتشمل كافة المجالات من أجل تحقيق المزيد من المكاسب والمصالح المشتركة السياسية منها والاقتصادية والتجارية وتطرق الطرفان إلى العديد من القضايا ذات الاهتمام المشتركة خاصة الوضع العربي¹.

¹ - وكالات ،"وزير الخارجية البحريني يستقبل السفير الجزائري" نشر في :18/09/2012

وفي إطار تطوير العلاقات السياسية والتجارية التقى رئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان آل خليفة بوزير الشؤون الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة في المنامة يوم الاثنين 21 نوفمبر 2016.

وأعرب المسئول البحريني "عن ارتياحه لما يشهده مسار العلاقات البحرينية الجزائرية من تطور مستمر"، وأكد حرص بلاده على تطوير التعاون مع الجزائر، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية. ودعا إلى تكثيف الزيارات واللقاءات بين الجانبين لبحث سبل تعزيز العلاقات وفتح مجالات جديدة للتعاون، وشدد على أهمية تفعيل ما يجمع بين البلدين من اتفاقيات ومذكرات تفاهم من جانبه، أكد لعمامرة حرص بلاده على "تنمية مجالات التعاون مع البحرين في ظل ما يجمع بين البلدين من تفاهم واحترام متبادل". كما التقى وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة، مع الوزير الجزائري وبحث معه العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة من خلال تفعيل أعمال اللجنة المشتركة، كما تم تبادل وجهات النظر حول عدد من قضايا المنطقة¹.

وفي مجال الاستثمارات تعرض الوفد الجزائري خلال لقاء مع رئيس غرفة التجارة والصناعة للبحرين السيد خالد عبد الرحمن أهم القطاعات التي تشهد نموا متزايدا في الجزائر مثل المواد الغذائية وصناعة المعادن والخدمات البترولية والفلاحة حيث دعى عبد المجيد خبزي القطاع الخاص البحريني للاستثمار في هذه المجالات لتجسيد مشاريع استثمارية واعدة، كما ناقش الطرفان إمكانية خلق توأمة بين غرف التجارة الجزائرية والبحرينية حسب

¹- الحوار "البحرين والجزائر تبثان تطوير العلاقات السياسية والتجارية" نشر الاثنين 21-11-2016 الموافق ل- 21/صفر 1438 - 17:02 بتوقيت مكة المكرمة الموافق

السيد خبزي،ومن جهته أعرب رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين السيد خالد عبد الرحمن المؤيد عن اهتمام الغرفة بتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع الجمهورية الجزائرية مؤكداً على أهمية تبادل الزيارات بين رجال الأعمال في البلدين بهدف تطوير التجارة البينية.¹

ج)العلاقات الجزائرية اليمنية:توصف العلاقات اليمنية الجزائرية في كثير من المجالات على أنها علاقات تاريخيه وقديمة وخصوصاً في الجوانب العلمية والثقافية، فالجزائر تقدم الدعم غير المحدود لليمن في المجال العلمي والثقافي منذ فجر الثورة وبالذات في المحافظات الجنوبية والشرقية ،حيث أنشأت الجزائر المعاهد المهنية والتقنية, في محافظة عدن ولحج وأبين وعلى سبيل المثال معهد هوارى بومدين للتعليم المهني في محافظة لحج ومعهد الأوراس في محافظة أبين وكذا معهدين في محافظة عدن كما قامت بإعداد وتأهيل المدرسين والمهندسين والإداريين،والتي من خلالها تخرجت عشرات الدفع من الأيادي المدربة في مختلف المجالات والمهن وأصبحت تغطي مساحه واسعه من سوق العمل اليمنية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص, ولاتزال الجزائر تقدم الدعم من خلال تجهيز المعاهد بالمعدات والتجهيزات وكذا من خلال الاستمرار في إعداد وتدريب الإطارات المهنية والفنية في عدد من المعاهد الجزائرية حتى يومنا هذا.

¹ – متعاملون اقتصاديون يدعون القطاع الخاص البحريني للاستثمار في الجزائر نشر في 11:25 - 2015/10/09

وفي إطار تعزيز العلاقات الثنائية، أشرف البلدين على تبادل الزيارات واللقاءات أهمها اللقاء الافتتاحي للدورة العاشرة للجنة المشتركة الجزائرية اليمنية والتي تم فيها التطرق إلى مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين حيث صرح وزير التعليم العالي و البحث العلمي رشيد حراوبية في كلمة ألقاها خلال افتتاح أشغال الدورة قائلا "إن رغبة الجزائر قوية في ترقية و تطوير العلاقات الثنائية إلى مستويات أفضل تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة." كما أكد حراوبية¹ على ضرورة أن يشمل هذا التعاون إضافة إلى ميدان التكوين والموارد البشرية المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمار لا سيما من خلال تكييف الاتصالات بين المعاملين الاقتصاديين وتنظيم تظاهرات اقتصادية

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية مع دول المشرق العربي

تحتل الجزائر مكانة هامة عربيا وإفريقيا، الأمر الذي يؤهلها إلى لعب دور ريادي ومحوري وفاعلي في المنطقة من خلال دعم التضامن والتعاون على المستويين العربي والإفريقي، وإيماننا منها بضرورة المناداة بالوحدة بين الشعوب وحسن الجوار بين الدول فإن الجزائر تسعى دائما إلى تحريك مساعي بلدان القارة لدعم ذلك من خلال الالتزام بقرارات منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي ومن خلال المؤهلات التي تكتسبها الجزائر والمتمثلة

¹ - وكالة الأنباء الجزائرية "الدورة العاشرة للجنة المشتركة الجزائرية-اليمنية" نشر يوم 20 - 07 - 2010

في الموقع الجغرافي الاستراتيجي والمساحة الشاسعة وغناها بالثروات الطبيعية والمعدنية¹ فإنها تطمح إلى إقامة علاقات تعاونية وأخوية تكون مبنية على الشراكة وتبادل المصالح وتفعيل التعاون الاقتصادي والسياسي والسهر الجماعي للوقوف في وجه العوائق التي تعرقل هذه العلاقات والتصدي للالتزامات والنزاعات التي تشهدها المنطقة (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، النزاعات الحدودية ...)

وفي هذا المبحث نحاول إعطاء لمحة عن علاقات الجزائر الاقتصادية والسياسية والثقافية مع دول المشرق العربي وسبل تعزيزها والبرامج واللقاءات والاتفاقيات المعلنة للارتقاء بهاو، وسنحاول التركيز على الدول المحورية والتي لها وزن كبير في المنطقة (السودان، مصر، سورية) ولها علاقات مباشرة و متميزة مع الجزائر.

المطلب الأول : العلاقات الجزائرية المصرية

عرفت العلاقات الجزائرية المصرية مرتفعات ومنخفضات طوال نصف القرن الماضي، ففي عهد جمال عبد الناصر، الذي كان يقود الحركات التحررية من أجل الاستقلال في المنطقة العربية، كانت علاقة مصر مع الجزائر في أوج ازدهارها، حيث ساعدت الأخيرة آنذاك تحت رئاسة هواري بومدين مصر بشكل قوي بالجنود والعتاد في حرب أكتوبر 1973 مع إسرائيل، و كان للجزائر الدور الأساسي فيها وقد عاش بومدين - ومعه كل الشعب الجزائري

¹ - سليم العايب ، مرجع سابق ص 23 / 24

- تلك الحرب بكل جوارحه بل وكأنه يخوضها فعلا في الميدان إلى جانب الجنود المصريين لكن منذ وصول السادات إلى الحكم في مصر، خصوصا بعد زيارته للقدس في نوفمبر عام 1977، بدأت العلاقات الجزائرية المصرية تعرف تراجعا متسارعا، وزادت سوءا في عهد مبارك، حتى أن الجزائر، قبل 25 يناير بسنة واحدة، أقدمت على قطع تصدير الغاز الطبيعي لمصر نتيجة تأخر الأخيرة في دفع مستحقاتها المالية وكذلك ما اعتبرتها، حسب الصحف الجزائرية، إساءة لشعب الجزائر بإعادة تصدير مصر للغاز ومع وصول الجنرال عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم اختارت مصر من جديد تحت قيادته تقوية علاقتها مع الجزائر رغم بعض الخلافات بينهما، حيث تجلى ذلك واضحا في أول زيارة خارجية قام بها السيسي بعد الإطاحة بأول رئيس مدني منتخب في مصر، نحو الجزائر مما عده الكثير من المراقبين تحولا جذريا في السياسة المصرية نحو البلدان المغربية¹، إذ لطالما كانت مصر لعقود طويلة منغمسة في قضايا الشرق الأوسط، دون محاولة الانفتاح على بلدان القارة الإفريقية عموما، رغم ارتباط مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية بدول إفريقيا. زيارة الجنرال كان لها أهداف معلنة وأخرى غير معلنة ترتبط في الأساس بطموحاته السياسية وتنفيذا لأجندته الإستراتيجية . فالمعلن تمثل في إعادة الدفاء للعلاقات بين البلدين ، في سياق الاضطراب السياسي والاقتصادي الذي تعيشه مصر بعد 30 أبريل، ولا سيما أن القيادة السياسية المصرية تريد استبدال الغاز القطري بالغاز الجزائري، بسبب دعم قطر الإعلامي والسياسي لجماعة الإخوان المسلمين، علاوة على أن الجزائر لاعب أساسي في

¹- شريف عبد العزيز_ موقع : <http://islaammemo.cc/Tahkikat/2015/06/13/250260.html>

الساحة السياسية بمنطقة شمال إفريقيا ارتباطا الأزمة الليبية التي تعني كلا البلدين. و الجزائر بدورها ساهمت بقوة في عودة مصر إلى عضوية الاتحاد الأفريقي بعد فترة تجميد العضوية بسبب وصف أحداث 30 أبريل بالانقلاب العسكري ، كما أعادت الجزائر العلاقات الاقتصادية مع مصر ، حيث أفرجت الجزائر عن استيراد 1200 مادة مصرية في سوقها الاستهلاكي، كما حدث تناغم مبدئي في المواقف السياسية في المحافل الدولية ،وفي المقابل قدم الجنرال للجزائر عربونا للتقارب الجديد ، بتدخله في أعقد ملفات المغرب العربي ؛ ملف الصحراء ، مما تسبب في توتر العلاقات مع دولة المغرب بصورة كبيرة . ولكن سرعان ما انتهى شهر العسل بين مصر والجزائر ،واتضح أن نقاط الخلاف أكبر وأعمق من نقاط الاتفاق¹. فالجزائر تنظر بتوجس وتحفظ شديد تجاه طموحات السيسي الرامية لاستئصال التيار الإسلامي عموما والسياسي خصوصا في المنطقة ، فالأجندة السياسية له لا تحتوي إلا هذا البند فقط ، وجعل كل خطواته وقراراته وتحركاته ومقدرات بلد كبير مثل مصر من أجل خدمة هذا الهدف الاستراتيجي ، وقد بدأت مصر جس نبض الجزائر تجاه هذه الأجندة ، عندما طلبت من الجزائر بإعلان جماعة إرهابية للإخوان المسلمين جماعة إرهابية عن طريق وساطة سعودية خلال زيارة رمضان العمامرة ، وزير الخارجية الجزائري لدول الخليج فرفضت الجزائر المطلب المصري، لكونها تتوفر على ستة أحزاب للإخوان المسلمين، ناهيك عن العلاقة القوية التي تربط النظام الجزائري بالعلامة يوسف القرضاوي الذي عادة مايستقبل في الجزائر استقبال الدبلوماسيين الكبار.إلا أنه ورغم تحسن العلاقة الدبلوماسية بين الجزائر

¹ -جريدة الشعب ،العلاقات الجزائرية المصرية نشر يوم 10 - 01 - 2012

ومصرفي ظل حكم السيسي، إلا أن الترشق بين البلدين سواء على مستوى الإعلام أو المواقع الاجتماعية لا زال مستمرا، ما يثير فضول المراقبين لرصد أسباب العداء العميق بين المجتمعين الشقيقتين، بالإضافة إلى تركة العداء التي خلفتها الأزمة الرياضية خلال مواجهة كرة قدم بين منتخبى البلدين بالسودان سنة 2010 في تصفيات الترشح لكأس العالم ، حيث عرفت العلاقة الجزائرية المصرية خلالها إحدى أسوأ منعرجاتها ، تبادل فيها أنصار الفريقين الكثير من العنف وأعمال الشغب ، و لم يقف هذا الأمر في حدود الجماهير الرياضية، بل تحول هذا النزاع الرياضي إلى حرب إعلامية بين البلدين، ثم تطور إلى أزمة دبلوماسية اقتصادية. وقد خلفت هذه الأزمة الكروية بين مصر والجزائر الكثير من الكراهية والنفور بين الأوساط الشعبية والإعلامية بالبلدين وصلت حد مطالبات شعبية ومدنية بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية نهائيا¹، ولا زالت بعض تداعياتها السلبية حتى الآن تسري في نظرة كل منهما للآخر، حيث يتجدد الصراع الإعلامي والشعبي في كل لقاء رياضي يجمعهما، ضف إلى ذلك الخلاف الحالي الذي يجمعهما حول ملف الأزمة الليبية، حيث تتوق القيادة السياسية المصرية إلى محاربة الفصائل الإسلامية المتواجدة بليبيا، ما حدا بها إلى اقتراح قوة مشتركة للتدخل عسكريا في ليبيا، ولا سيما بعد ذبح عناصر متطرفة ليبية مواطنين مصريين يعملون هناك في ليبيا، غير أن الجزائر رفضت الاقتراح وأبدت تحفظها من محاولة مصر تصفية حساباتها الداخلية على حساب أمن المنطقة، وفضلت الحل السلمي من خلال الحوار بين مختلف الفرقاء الليبيين كطريق لمعالجة الأزمة الليبية، وهو الأمر الذي أيدته الأمم

¹ - الأهرام. العلاقات المصرية الجزائرية. العدد 1235. 2009-11-12.

المتحدة وسارت على نهجه.، وأيضاً استياء الإعلام الجزائري من مواقف مصر تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، هناك سبب آخر يتمثل في رؤيتي إعلامي البلدين المتناقضة نحو أحداث "30 جوان". الذي اعتبرته معظم المؤسسات الإعلامية الجزائرية ولا سيما الخاصة منها، "انقلاباً عسكرياً كامل الأركان".

بينما نجد الإعلام المصري في غالبته يبارك عملية إسقاط الرئيس محمد مرسي، ويعتبر 30 جوان 2011 "امتداداً" لثورة 25 جانفي 2011، كما يرى محاولة إعلام الجزائر الدفاع عن جماعة الإخوان المسلمين والنيل من الرئيس عبد الفتاح السيسي .

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية السورية

لقد بنيت العلاقات الجزائرية السورية على طبيعة تاريخية وأساس إيديولوجي منذ الحوار الذي تم في لقاء جمع بين حزب البعث العربي السوري¹، وحزب جبهة التحرير الوطني في ستينات القرن الماضي في دمشق، وانتهى إلى عدم حاجة القوميين العرب، خاصة حزب البعث، إلى تجنيد أو دعوة جزائريين إلى الانضمام إليه، أو العمل على نشر آرائه وأدبياته في الجزائر، من منطلق أن حزب جبهة التحرير الوطني حامل لأفكار وأطروحات قومية موجود في السلطة، وظلت العلاقة بين البلدين تسير على تلك العقيدة وتعمقت في فترات السلم والحرب، وبلغت ذروتها خلال حرب أكتوبر 1973، وبعد ذلك تحالفت الجزائر بقيادة هواري بومدين مع سوريا برئاسة حافظ الأسد، على إيجاد ودعم ما يعرف بجبهة الصمود والتصدي، ويمكن

¹ - العرب "الجزائر والأزمة السورية.. أسئلة المرحلة" بقلم خالد عمر بن قفة [نُشر في 02/11/2016، العدد: 10443، ص(8)]

القول أن هذه العلاقة قامت على أمرين أولهما، الميراث التاريخي المشترك، حيث يحفظ الجزائريون، قيادة وشعباً، جميل السوري باحتضانهم، على غرار ما حدث مع هجرات صوب تونس والمغرب قبل وأثناء ثورة 1954¹، للأمير عبد القادر للإقامة في دمشق رفقة عائلته، والتحاق الآلاف من الجزائريين به بعد ذلك، أما الأمر الثاني فتمثل في المواقف المتعلقة بالمصير المشترك، وهذا منذ ما قبل قيام الشعب السوري بانتفاضته ضد النظام، وظهور جماعات إرهابية أصبحت تهدد وجود الدولة السورية، لكن بعد الأحداث الأخيرة، تعمق اختيار الجزائر في أن تكون إلى جانب سوريا، وكل المواقف داخل الجامعة العربية وخارجها تؤكد ذلك.

ومن ناحية أخرى، فإن الجزائر تؤكد دائماً على وحدة سوريا واستقرارها، وترفض أيّ تدخل أجنبي فيها حتى لو كان عربياً، كما ترفض مساعدة كل المعارضة التي تحمل السلاح في وجه النظام، ولأنها تنطلق من تجربة في مواجهة الإرهاب غير بعيدة عن الحالة السورية وعن حاضرها، وأيضاً من تجربة ناجحة في المصالحة الوطنية شاملة بعد عشرية دموية، فإنها تتبنى الدعوة إلى حوار سلمي بين أطراف الشعب السوري، وهو ما أكدته تصريح سفير الجزائر لدى سوريا، صالح بوشة، لووكالة الأنباء السورية "سانا"، حين قال "الجزائر ترفض أيّ تدخل في سوريا وعسكرة النزاع فيها، وتدعو إلى حل سياسي للأزمة في إطار حوار

¹ نفس المصدر

سوري - سوري، كما أنها تتحفظ على القرارات التي اتُّخذت في حق سوريا، وأنها داعمة لها منذ بداية الأزمة¹

وبما أن تصريح السفير الجزائري كان عشية إحياء الجزائر للذكرى الـ62 لاندلاع ثورة التحرير، فقد سعى لتنشيط الذاكرة واسترجاع التاريخ بقوله "الشقيقة سوريا كانت من أوائل الدول العربية التي ناصرت القضية الجزائرية ودعمتها سياسيا في المحافل الدولية والإقليمية حتى أنجزت الاستقلال، إضافة إلى الدعم والمساعدة المقدمة من الشعب السوري عبر صندوق التضامن مع الشعب الجزائري، وتدريب عدد من الشبان الجزائريين في سوريا"، والذي يبدو من هذه التصريحات أن الجزائر تتبع ثلاث أسباب إزاء موقفها من الأحداث السورية وهي :

1 رفض التدخل في شؤون الدول، سواء أكان دعما معنويا للحوار أو تدخلا عسكريا

2 أن كل دولة هي الأولى بحل مشكلاتها الداخلية بالصيغة التي يراها أبناء المجتمع، وينطبق هذا بوجه خاص على سوريا.

3 مناهضة الإرهاب على خلفية ما عاشته في تسعينات القرن الماضي ومجابهته لوحدها أمام صمت دولي، ولذلك كان موقفها مناهضا للإرهاب في سوريا منذ بداية الأزمة، وحثرت من انتشاره إلى الدول الأخرى.

¹وكالة الأنباء السورية سنا، الاثنين 24 افريل 2017، العدد: 10612

غير أن ما يحدث الآن في سوريا، التي تحولت إلى ساعة للوغى والتنافس بين عدة أطراف دولية كبرى، بزعامة الولايات المتحدة، وتركيا وروسيا، ناهيك عن جماعات إرهابية مدعومة من دول عربية، أثبت بصورة جلية تناقض الموقف الجزائري من الناحية الواقعية بحيث لم تدن التواجد الأجنبي على الأرض السورية ولا تريد أن تكون طرفا مباشرا في الحرب، ثم إن لها علاقات مميزة مع أطرف دولية موجودة على الساحة السورية، منها تركيا وروسيا، وبالنسبة إلى هذه الأخيرة فإنها على مستوى عال من التنسيق الذي يصل من الناحية العسكرية إلى درجة التحالف، ناهيك أنها ترى المشاركة الروسية مشروعة مادامت قد تمت بطلب من الدولة السورية، وإنه وبالنظر إلى الموقف الجزائري الذي دعى إلى ضرورة تحريك عربي أوسع لمساعدة الشعب السوري بكل مكوناته وطوائفه على التفاوض مع بعضه لإيجاد حل للأزمة التي تعيشها سوريا بكل أبعادها، وتأكيدا على أن إضعاف سوريا هو إضعاف للأمة العربية ككل، وأملها في حدوث اتفاقات عربية وإقليمية¹ لحفظ سوريا، وإبرام مصالحه شاملة بين الشعب السوري، نجد أنفسنا أمام تساؤل مهم مفاده : لماذا لم تدخل الحكومة الجزائرية في حوار مع المعارضة مادامت تدعو إلى المصالحة بين الأطراف السورية؟ وتبعاً لذلك لماذا لا تدعو النظام السوري إلى إيقاف حربه على المدنيين العزل في القرى والأرياف والمدن؟

في نظر بعض السياسيين والباحثين وأطراف من المعارضة، أن الجزائر متخوفة من حصول مشهد مماثل على أرضها ، وإن أعلنت موقفها من خلال دعوتها إلى حل سلمي، إلا أنها

¹خالد عمر بن قفة "التدخل الروسي في سورية: تأييد جزائري بالصمت وخوف من التمدد" السبت، 24 أكتوبر 2015 (01:00 - بتوقيت غرينتش)

مثل الدول العربية الأخرى كثيرة من الناحية الجغرافية عن سوريا، الأمر الذي يعصهما من نار الحرب ويجعلها بعيدة عنها ، ودعوتها مرتبطة باستقرارها النسبي، وبنجاحها في الانتصار على الإرهاب، وهو ما يصعب تكراره في سوريا المُختلفة زمانيا ومكانيا عن الجزائر.

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية السودانية

تتميز العلاقات الجزائرية السودانية بالتعاون والشراكة في مختلف الميادين ، فالبلدين في سعي دائم لاستغلال القدرات والإمكانات المتاحة لإحداث نقلة نوعية في علاقاتهما وإقامة "شراكة إستراتيجية" تكون مبنية على أسس جديدة وعلى مصالح حقيقية، وهذا ما صرح به القائم بالأعمال في سفارة السودان بالجزائر والذي كشف من خلال تصريحه عن شروع حكومتي البلدين في التنسيق والتشاور لوضع "خطة طموحة" ¹ من أجل تهيئة المناخ لإقامة شراكة فعلية في مختلف الميادين والقطاعات، خاصة - كما قال- وأن البلدين "لديهما إمكانيات وقدرات هامة، يمكن استغلالها للتأسيس لهذه الشراكة.

ومما لاشك فيه أن أسس إقامة هذه الشراكة النموذجية لاسيما للأشقاء العرب، متوفرة ومتأصلة في المواقف الثابتة للجزائر ولرئيسها السيد عبد العزيز بوتفليقة في دعم السودان والوقوف إلى جانبه، خاصة في أزمة دارفور وقضية المذكرة التي أصدرتها المحكمة الجنائية

¹المساء "العلاقات الجزائرية - السودانية نقلة نوعية نحو شراكة إستراتيجية" محمد الصالح، نشر يوم 30 - 12 - 2009

الدولية ضد الرئيس السوداني عمر حسن البشير، ناهيك عن تطابق مواقف البلدين بخصوص قضايا الأمة العربية والإسلامية، التي تأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية، ورفض التطبيع مع إسرائيل.

والجزائر من جهتها ، كانت دائما ولا تزال تدعم وحدة السودان واستقراره وسيادته على أراضيهِ وثرواته في الجنوب كما في غربهِ، ولعل تقاسم قيادة البلدين لهذه المبادئ والمواقف، هو الذي يزيد في التفاؤل بمستقبل زاهر للعلاقات السياسية والاقتصادية بين الجزائر والسودان، كما يجدر بنا أن نلفت الانتباه بأن دبلوماسية كرة القدم التي أرخت لها مباراة أم درمان ، مكنت السودان من أن يفك الحصار المفروض عليه بأنواع مختلفة، وأن يملأ الدنيا بتواجده الإعلامي عندما احتضن مباراة التأهل للمونديال وقد نجح بامتياز، وكانت رسالة الشكر والامتنان التي وجهها الرئيس بوتفليقة إلى السودان شعبا وحكومة، عنوان هذا النجاح¹.

وفي إطار تفعيل العلاقات الثنائية بين البلدين قام الرئيس السوداني عمر البشير بزيارة للجزائر، والتي كانت بدعوة من نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة اعتبرها البعض بأنها نادرة، لاسيما وان الجزائر تتمتع بثقل كبير في القارة الإفريقية، بجانب خلفياتها التاريخية المعروفة في مجابهة الاستعمار. ووفقا لمصادر الخرطوم فإن الزيارة جاءت في إطار بحث وتقوية العلاقات الثنائية، وتفعيل اتفاقيات التعاون المشترك بين البلدين. وبحسب المصدر فإن الزيارة استغرقت يومين تم فيها التركيز على الجوانب الاقتصادية (المعادن، المالية، النفط،

¹ - الخرطوم والجزائر .. علاقة "عشق" متجدرة .. بقلم: اسمهان فاروق /الخرطوم نشر بتاريخ: 11 أكتوبر 2015

الاستثمار والطيران المدني...)، كما أنها لعبت دورا كبيرا في ترقية العلاقات بين البلدين وهو ما تبين من رأي الدبلوماسي والخبير الاستراتيجي في العلاقات الثنائية الرشيد ابو شامة حيث رأى أن دعوة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة للرئيس البشير لزيارة الجزائر تعطي السودان أهمية قارية ا لاسيما وأن الجزائر دولة قوية وغنية ولها وزنها في القارة السمراء، وصرح قائلاً " يمكن للزيارة أن تحقق المزيد من التعاون الجيد بين البلدين لاسيما في المجال الاقتصادي والغاز الطبيعي "

وبالنظر إلى المستوى الثنائي للبلدين ، نجد أن العلاقات بينهما في تطور وارتقاء ، فالجزائر كانت لها مواقف ثابتة وداعمة للسودان، بحيث لعبت دورا قويا وحاسما في قضية جنوب السودان، وظلت داعمة لقضية دارفور في إطار حق تقرير المصير ، كما ظلت الجزائر في دفاع عن القضايا الإفريقية والعربية، وحتى الدولية، ولديها عدة مواقف تضامنية مع السودان، وفي السياسات الخارجية، تتوأكب المواقف بين السودان والجزائر لاسيما تجاه القضية الفلسطينية، وموقف السودان واضح جدا ويتطابق تماما مع موقف الجزائر، في النظرة القاضية بعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني. ؛ والمبدأ الدبلوماسي الراسخ الذي يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول¹، فمواقف الجزائر كانت ولا تزال -دائما - مشرفة تجاه السودان، خاصة تلك المتعلقة بلم شمل دول العالم العربي والساحل ودول الجوار ضف إلى ذلك أن هناك لجنة وزارية مشاركة بين السودان والجزائر انعقدت في الخرطوم عام 2010، و تم خلالها التوقيع على عدة اتفاقيات شراكة بين البلدين، منها توقيع بروتوكول في

¹ - سعد بو عقة، العلاقات الجزائرية السودانية، نشر يوم 12 أكتوبر 2012

مجال الإعلام يخص كل الأجهزة الإعلامية ، وعلى المستوى الثقافي، هناك مشاركات ممتازة جدا، حيث تم تفعيل البروتوكول الثقافي بين البلدين وشارك السودان في افتتاح قسنطينة عاصمة الثقافة العربية بفرقة الفنون الشعبية. أما في المجال الاقتصادي، فهناك علاقات جيدة أحدثت قفزات كبيرة، ويتوقع إجراء اتفاق يسمح لحملة الجوازات الدبلوماسية بالدخول دون تأشيرة، مثلما هو متعارف عليه في البلدان العربية .

المطلب الرابع: علاقات الجزائر مع باقي دول المشرق العربي

تسعى الجزائر جاهدة لإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع بقية دول المشرق العربي بحيث يتم من خلالها تفعيل وتطوير المصالح المشتركة وتعزيز العلاقات الثنائية وهذا ما سيتضح في هذا المطلب .

أ)العلاقات الجزائرية الأردنية : لقد شهدت العلاقات الجزائرية الأردنية تطورا نوعيا خلال السنوات الأخيرة كرستها ديناميكية التعاون التي أرسنها الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين على أعلى مستوى، والتي تنصب على تطوير مستوى التعاون الاقتصادي الذي يبقى دون الآمال المنشودة والإمكانات التي يزخر بها البلدان، ومن هذا المنطلق جاءت زيارة العاهل الأردني للجزائر في عام 2008 في إطار بعث أسس الشراكة الثنائية¹ والارتقاء بهذا التعاون ليكون بمستوى العلاقات السياسية الجيدة. وقد تجلّى ذلك منذ تأسيس اللجنة

1 - عميمور : "العلاقات الاردنية الجزائرية تتميز بالتطور في مختلف المجالات "تم نشره في السبت 21 / نوفمبر 2009. 03:00 مساءً

المشتركة الجزائرية-الأردنية عام 1996 التي أضفت على العلاقات بين البلدين "حركية قوية" بالإضافة إلى التوقيع على العديد من الاتفاقيات في مختلف الميادين والقطاعات¹، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الزيارة التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى العاصمة الأردنية عمان في فيفري من عام 2000 مكنت من إعطاء "دفع قوي" للعلاقات الثنائية، كما تعتبر زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني للجزائر في عام 2008 الأولى من نوعها وهو ما جعل الكثير من المتتبعين يولونها أهمية كبيرة من منطلق أنها تسمح بتشخيص وتقييم آفاق التعاون في شتى القطاعات، وكذا تفعيل الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الموقعة سنوات 1998 و 1999 و 2000. ويرتكز التواجد الاقتصادي والتجاري الأردني ب "الجزائر في مجال الصناعات الصيدلانية على وجه الخصوص، من خلال نشاط العديد من الشركات الأردنية الدوائية ب "الجزائر ك" دار الدواء" و"دار الشفاء"، بالإضافة إلى الشركة "الجزائرية الأردنية للصناعات الدوائية"، كما أقام السعوديون والأردنيون شراكة بمصنع "الكندي" للدواء، إلى جانب دخول تسعة مخابر أردنية لإنتاج الدواء في مشاريع بالجزائر بعضها في إطار شراكة مع مؤسسة صيدال والبعض الآخر بصفة مستقلة. وخارج هذا الإطار، تعرف المبادلات ضعفاً، في الوقت الذي بدأ فيه الأردنيون إطلاق أولى عمليات الاستثمار في المجال السياحي، فيما يرتقب أن تقيم مجموعة "السختيان" الأردنية قرية سياحية بمدينة تمنقوست، حيث سبق أن تم تسجيل المشروع وفقاً لبرنامج لدى وزارة

¹ - نفس المرجع

السياحة¹. وخلافاً لدول عربية أخرى يفتقد البلدان للجان مشتركة على أعلى مستوى.. ويتمسك مسئولو البلدين على أهمية تذليل المعوقات التي تعترض نمو حركة التبادل التجاري بين الأردن والجزائر، داعين القطاع الخاص إلى إقامة مشاريع مشتركة خاصة في ظل وجود اتفاقيات في هذا المجال، إضافة إلى توفر بنية تحتية وبيئة تشريعية مناسبة للاستثمار والأعمال التجارية تسهم في التنمية الاقتصادية المقدسات وطمس معالمها التاريخية والحضارية. وهذه العلاقات تتميز بنموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لان هذا التعاون الاقتصادي المشترك شكل فرصة للاطلاع والتعرف إلى بيئة ومناخات الأردن الاستثمارية وساحة جذب لاستثمارات جزائرية في ظل ما تشهده من امن واستقرار ووجود البيئة التشريعية العصرية والبنية السياسية والمناطق الحرة والمدن الصناعة .

ب) العلاقات الجزائرية اللبنانية: تتميز العلاقات الجزائرية اللبنانية بالتعاون والاحترام المتبادل وهذا ما اتضح من خلال تصريح حصري أدلى به سعادة سفير الجمهورية اللبنانية بالجزائر السيد غسان المعلم في للمساء حيث أكد "بأن العلاقات الجزائرية . اللبنانية جيدة جدا بل وممتازة ونحن نعمل دائما على تطويرها نحو الأحسن لمصلحة البلدين والشعبين." وأوضح بأن حجم الاستثمارات الخاصة اللبنانية في الجزائر كبير جدا وبخاصة اللبنانيون المتواجدون بالجزائر والذين دخلوا مجال الاستثمارات، مضيفاً بأن لبنان تسعى وتعمل على جلب

¹ - جريدة الشاهدي، لقاء شامل مع السفير الجزائري الأربعاء، 30 /أكتوبر 2013 11:43

الاستثمارات الجزائرية إلى لبنان «لنوازي هذا التبادل الاقتصادي.» كما كشف السفير عن وجود 14 مشروع اتفاق جاهز للتوقيع بين البلدين سيتم ذلك في أقرب فرصة حسب السفير. مؤكداً بأن انتخاب مشال عون كرئيس للجمهورية اللبنانية بعد فراغ دام عامين ونصف دفع بتفعيل هذه الاتفاقيات والتي ستشمل كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والسياسية وسيتم توقيعها في إطار اللجنة المشتركة الكبرى¹ وذكر أن أول اجتماع للجنة المشتركة قد تم فعليا بدولة لبنان ونحن في انتظار زيارة مماثلة من البعثة اللبنانية لعقد اجتماع بالجزائر لتكملة هذه اللقاءات على أن يتم التوقيع على هذه الاتفاقيات بحضور وزيرى خارجيتي الحكومة الجزائرية ونظيرتها اللبنانية في انتظار البلد الذي سيتم اختياره للتوقيع على الاتفاقيات. وقال بأن اختيار الجزائر أو لبنان لا يكون مشكلا مادام أن البلدين يسعيان لتطوير العلاقات والمبادلات بينهما.

وفي إطار التبادلات الاقتصادية بين البلدين، أكد السفير بأن حجم التبادلات الاقتصادية هام، موضحاً بأنه لا يملك الأرقام الدقيقة لحجم هذه التبادلات. كما أوضح السفير بأن تسهيلات كبيرة قد خصت السياح الجزائريين القاصدين دولة لبنان ومؤكداً تسجيل ارتفاع في عدد السياح الجزائريين المتجهين إلى بلد الأرز. السفير نفى في ذات الإطار أن تكون هناك صعوبات في الحصول على تأشيرة دخول لبنان أمام الجزائريين. واغتمت فرصة تواجده بوهران

¹ - سفير لبنان بالجزائر لـ «المساء»: التوقيع على 14 اتفاق تعاون نشر يوم 20 ديسمبر 2016

لتمهنة الشعب الجزائري على العمل الجبار الذي قامت به مختلف الجهات لحصول وهران على شرف تنظيم فعاليات ألعاب البحر الأبيض المتوسط سنة 2021¹.

كما أن هناك العديد من اللبنانيين في الجزائر يعملون في قطاع البناء، حيث نجحوا بالعمل في مجال الاستثمار في قطاع الخدمات المتعلقة بالعمارة وتهيئة البناء وتجديده وصيانته، وتعتبر الشركة اللبنانية الجزائرية للاستثمار والمقاولات من أهم الشركات العاملة في هذا المجال، وهي شركة لبنانية لديها مكتب رئيسي في العاصمة الجزائرية، وآخر في مدينة وهران، حيث تعمل الشركة وغيرها من الشركات اللبنانية في الجزائر التي يزيد عددها عن الـ 8 شركات في مجال العقارات والاستثمارات العقارية وذلك من خلال الإعمار والتشييد أو التشطيب وإدارة العقارات وإعداد دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع وإعداد دراسات هندسية للمشاريع، كما تقوم أيضا بأعمال التهيئة العمرانية، منها تجميل الحدائق والمساحات العمومية، ونظافة المحيط، تركيب وصيانة شبكات المياه، وتنفيذ كافة الأشغال العمومية

من هذا المنطلق، يؤدي اللبنانيون دورا بارزا ومهما في تطوير البلاد، خاصة انهم اكتسبوا خبرة عبر وجودهم هناك، فلا ينافسهم أحدا بل تعتمد عليهم الدولة في انجاز الكثير من المشاريع العمرانية المتعلقة بإنماء البلاد، لكنهم يواجهون صعوبات في الحصول على رخص البناء وتسوية بعض الأمور الإدارية كما يعمل بعض اللبنانيين في مجال استيراد وتصدير النفايات الحديدية، وفي مجال الاستثمار في قطاع الخدمات خاصة البنوك، إذ في الجزائر

¹- أخبار محلية "السفير الجزائري: العلاقات الجزائرية اللبنانية تتميز بالاحترام المتبادل" نشر الثلاثاء 01 تشرين الثاني 2016 - 10:12

العديد من البنوك اللبنانية تطلب التراخيص اللازمة لفتح فروع لها، وبعضها حصل على التراخيص مثل فرنسا بنك.

ج) العلاقات الجزائرية الفلسطينية: تركز العلاقات الجزائرية الفلسطينية على الأخوة والمحبة نظرا لتشابه البلدين في المسار النضالي ضد الاستعماري إضافة إلى التاريخ والمصير المشتركين والقومية، لذلك فالجزائر كانت ولتزال من الدول المركزية الداعمة للدولة الفلسطينية في كافة المجالات¹، نظرا للتجربة المبررة التي عاشتها مع الاستعمار الفرنسي طيلة 132 سنة ما جعلها تكتسب خبرة ثورية ووجها معاديا وماقتا للاستعمار، وهي منذ استقلالها أخذت على عاتقها دعم حركات التحرر والاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في شؤونها وجعلت من دبلوماسيتها جهازا سياسيا نشطا في حل النزاعات خاصة في المنطقة الإفريقية.

ومن بين المواقف الجزائرية الداعمة للقضية الفلسطينية موقف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند ترأسه للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 حين أفسح المجال للزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ليلقي كلمته، بالإضافة إلى الاجتماع الذي احتضنته الجزائر عام 1988 حين تم الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية وتمثيلها في المحافل الدولية والدعم المادي والمعنوي في كافة المجالات .

¹ - عمر باعيز، قضية فلسطين وقمة المؤتمر الإسلامي (مجلة لمحات، اللجنة الوطنية الجزائرية لليونسكو-العدد 25) - السلام، مصطفى. ح

ومن جهتها ،أكدت فلسطين على الصمود في وجه إسرائيل وهذا ما صرح به رئيس المجلس الوطني الفلسطيني حيث أكد على أن "فلسطين ستعمل جاهدة على متابعة ملفات الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية على مستوى المحكمة الجنائية الدولية التي أصبحت عضوا دائما بها "وأضاف انه منذ انضمام دولة فلسطين رسميا للمحكمة الجنائية الدولية ازدادت حدة التضييق الإسرائيلي بتجميد تحويل عائدات الضرائب التي تحصلها لصالح السلطة الفلسطينية الذي بدأ منذ التوقيع على معاهدة روما.

وأوضح أن المجلس الوطني الفلسطيني يسعى مع لجنة المتابعة العربية لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح مشروع قرار عربي جديد أمام مجلس الأمن الدولي خاصة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية،حيث أن فلسطين طلبت من الجزائر مساعدتها بإيفاد "مختصين قانونيين لبلورة فحوى الملفين اللذين سيتم إيداعهما على مستوى المحكمة الجنائية الدولية" مشيرا إلى أن أول ملف سيتم الانطلاق في تفعيله من قبل اللجنة الوطنية العليا الفلسطينية (المخولة لها مهمة متابعة عمل المحكمة) هو ملف الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.

د)العلاقات الجزائرية العراقية:

يسعى البلدين إلى إقامة علاقات ذات مصالح مشتركة تكون مبنية على الحوار والتفاهم ، وذلك من خلال تقريب وجهات النظر وتجنب بعض الخلافات التي قد تعرقل مسار العلاقات

التعاونية بين البلدين ،إضافة إلى ذلك تفعيل دوراللجنة العليا المشتركة العراقية – الجزائرية،
لما لها من أثر كبير في التعاون بمختلف المجالات.

وفي إطار تعزيز العلاقات وتفعيل المصالح المشتركة في شتى المجالات ،قام البلدين بتبادل
الخبرات في مجال النفط، والصحة، والموارد المائية، وسعوا لتبني إستراتيجية للتعاون الأمني
بين البلدين،وهدأما اتضح من خلال تبادل الزيارات بين قيادات البلدين ، حيث قام وزير
الخارجية الجزائري لعمارة مؤخرا بزيارة إلى العراق¹ جمعه بوزير الخارجية العراقي إبراهيم
الأشيقر أكد فيها لعمامرة "حرص الجزائر على أن تكون علاقاتها مع العراق ذات مستوى
رفيع وأن تبقى قنوات الاتصال والتعامل مفتوحة."،وأبرز أن هذا الحرص "يتبلور من خلال
عدد من الأنشطة بما فيها اللقاءات المنتظمة بين وزيري خارجية البلدين في المحافل الدولية،
سواء على هامش اجتماعات الجامعة العربية أو الأمم المتحدة أو منظمة التعاون
الإسلامي."،حيث تم الاتفاق خلال هذه الزيارة على تطوير الاتفاقات الموجودة بين البلدين
والسهر على تعريف رجال الأعمال العراقيين بالإمكانيات والفرص التي تتيحها السوق
الجزائرية وأشار لعمامرة أيضا إلى أن السفارة الجزائرية ببغداد "ستعاود نشاطها من خلال
الطاقم الذي يستجيب لمتطلبات لرفع مستوى التجارة والاستثمار بين البلدين."، كما أكد أن
الجزائر ترغب في أن يكون "الجسر البشري الموجود بين البلدين يتسم بالمحبة والإخاء ويعبره
كل من يرغب في المساهمة في تحسين العلاقات بين البلدين وأن يساهم في جعل الشراكة
تخدم الطرفين"ومن جهته دعا وزير الخارجية العراقي ،إبراهيم الجعفري إلى تفعيل التعاون مع

¹ - السلام،مصطفى.ح لعمامرة يؤكد "إعادة تنشيط" السفارة الجزائرية ببغداد2016/02/25 - 09:37

الجزائر وتوحيد الجهود في كافة المجالات لاسيما جهود التنسيق الأمني لمكافحة الإرهاب
،كما أكد على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بما يخدم مصالح الشعبين وضرورة تفعيل عمل
واجتماعات اللجنة العراقية الجزائرية المشتركة لأهميتها في تطوير العلاقات وتبادل الزيارات
بين مسؤولي البلدين لفتح آفاق جديدة للتعاون ..

الخاتمة

خاتمة الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن الفرضيات المقدمة في هذه الدراسة صحيحة وذات أهمية في إثراء الموضوع وذلك من خلال الدور الذي لعبته المحددات والمبادئ والسمات المشكلة للسياسة الخارجية الجزائرية في توجيه دبلوماسيتها وتفعيل دورها، كما أن للرصيد التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية من التأسيس إلى تحدي الأزمة الدور الأساسي والأرضية الصلبة في فرض التواجد القوي لها، إذ كان النسق الدولي أهم محدد للسياسة الخارجية الجزائرية مقارنة بالمحددات الداخلية فتحكم الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي يجعل الدول الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التأثير في العالم الخارجي، وهو ما يفسر اعتماد هذه الدول على الإطار الجماعي من القيود التي تفرضها طبيعة النظام الدولي. وفي المقابل تمتلك الجزائر بعض المؤهلات تجعلها في وضع متميز نوعا ما في التعامل مع العالم الخارجي كالموقع الجغرافي الذي يتوسط أربع قارات مطلا على البحر الأبيض المتوسط الذي يتم من خلاله معظم المواصلات الدولية، وهذا من شأنه أن يسهل لها الاتصال بالعالم الخارجي وتنمية حجم تجارتها الخارجية. كما أن مساحة الجزائر واتساعها وتنوع تضاريسها يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا.

ومن أبرز العوامل التي ساهمت في تفعيل دور السياسة الخارجية الجزائرية نجد النزعة

الخارجية للنشاط السياسي للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" خلال عهده الأولى بشكل خاص،

ويعزى ذلك إلى تأثره بالمهام السياسية التي تقلدها سابقا إذ شغل منصب وزير الخارجية لفترة طويلة في النشاط الدبلوماسي الجزائري على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة عدم الانحياز في ظل التجاذب السياسي الحاد بين الثنائية القطبية آنذاك. إلى جانب التوجه السياسي لدى صانعي القرار بوضع تفعيل الجهاز السياسي على المستوى الخارجي.

ومهما عملت الجزائر في ترسيخ تواجدها على مستوى العربي فإن التحدي الأبرز لها والذي من شأنه أن يتعدى قدراتها، يتمثل في المشكلات المستعصية التي تواجهها في علاقاتها مع بعض دول الجوار كالمغرب وتونس بالإضافة إلى بعض المشكلات التي تشهدها المنطقة

كالإرهاب والهجرة غير السرية وموجات الغضب ضد النظام والتكالب الخارجي على المنطقة وهذا ما جعل الجزائر تعمل على تقوية جهازها السياسي للعب الدور المحوري في التصدي

لهذه المشاكل .

قائمة المراجع

والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

المراجع والكتب باللغة العربية

- 1 _ المصطفى، ممدوح محمد، "مفهوم النظام الدوليين العلمية والنمطية" مجلة دراسات إستراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية "أبو ظبي العدد، (17. 1998)
- 2 _ بدوى محمد طه، مدخل إلي علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971 .
- 3 _ الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 .
- 4 _ نبراوي فتحية، مهنا محمد نصر: أصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1985 .
- 5 _ غالي بطرس بطرس . عيسى . محمد خيرى . المدخل في علم السياسة . القاهرة : المكتبة الانجلو مصرية . ط 9 . 1990 .
- 6 _ زهران جمال علي . السياسة الخارجية لمصر 1970 الى 1981 . تقديم علاء الدين هلال . القاهرة : مكتبة مدبولي . 1986 .
- 7 _ بدران ودودة . تخطيط السياسة الخارجية - دراسة نظرية تحليلية - العدد 69 جويلية 1982 .
- 8 _ سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989 .

- 9 _ جنسن لويد: تفسير السياسة الخارجية، تر د. محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، . جامعة الملك سعود، الرياض، 1989 .
- 10 _ بيليس جون و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة، ط01 ، 2004)
- 11 _ عودة جهاد، النظام الدولي... نظريات وإشكاليات، (دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، 2005)، .
- 12 _ جبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر 1954، الأهداف
- 13 _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 10
- 16 _ بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر 1954، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2010 .
- 18 _ شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، 1998
- 19 _ بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997 .
- 20 _ ولد خليفة محمد العربي، إشعاع الثورة الجزائرية وأبعاده الجيو سياسية، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 ط 2 ، د، م (الجزائر، وزارة المجاهدين، 2007)
- 21 _ غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، (عنابة : دار العلوم، 2007)

22 _ بلقزيز عبد الإله، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002 .

23 _ حماد مجدي، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1987.

24 _ مارسيل ميرل، سيسيولوجيا العلاقات الدولية، تر حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986 .

25 _ بو شعير السعيد، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 1990

26- لونيس يرابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، الجزائر دار المعرفة.

27 _ مهنا محمد نصر، في تاريخ الأفكار السياسية، تنظير السلطة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 1999

28_ دورتي جيمس، و بالسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،تر وليد عبد الحي، الأردن : مركز أحمد ياسين، 1995

29_ وليم نصار، المصلحة القومية بين الليبرالية والواقعية، دراسة مقارنة بين السياسة الخارجية لجورج بوش الأب وبييل كلينتون -العدد 26 ، 2010

30_ الشام يعلي، الصحراء الغربية -عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة، بيروت، 1980.

* المراجع باللغة الأجنبية :

32-James. G. March, Johon. P. olsen: "Rediscovering institutions

The Organizational Basis OfJames. G. March, Johon. P. olsen:

Politics”, The free Press, New York, 1989. P. 159– 160

33 –Volker Rittberger. “Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories”, In site internet:

<http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.htm>

34 –Toru Oga, ‘From Constructivism to Deconstructivism the arising the Construction and Culmination of identities”, in site:

[.http://www.w3.org/TR/REC-htm](http://www.w3.org/TR/REC-htm)

35- rexbyenen political and economic liberalization ،Gerdnone man usalynn eriennen pub 1996 p 330

36 – bahqa tkorany political liberalization and democratization in the Arab world usalynn eriennen pub 1998 p03

37 – camillbonnora – waismanfrance and the Algerian conflict –
–issues in democracy and political stability 1988–1995 usa

38– islimohandarezki –la creation d interprises en algerie –les cahiers du cread –algeriennumero 73–2005 p60

39– sadik ilarbi – the search for arab democracy –london –c— 1
hurst and co– publishers –2004 p 174

40 – Hodges,Tony Western Sahara– the Roots of Desert War P92–
93 Lawrence Hill and Company:Westport,Connecticut1983

* الصحف والمقالات والمقابلات التلفزيونية :

- 41- جبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر 1954، الأهداف
- 42- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 10
- 43 - في حديث للرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع شبكة الأخبار العربية (Ann، 08) جويلية 1999
- 44 _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، ص 03
- 45 _ القانون رقم 82- 11 المؤرخ في 21 أوت 1982، المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص، الجريدة الرسمية، رقم 34، الصادر في 24 أوت 1982 م، ص 1692- 1700
- 46 _ - تقريرا الأمين العام المؤرخين في يوم 19/4/1991 رقم (S/22464) ويوم 18/6/90 رقم (S 21360).
- 47- زواق، نصير، الجزائر والأزمة الليبية، موقع الجزيرة نت، نقلا عن:
. 2014 . التوقيت: 13:45 /12/ تاريخ التصفح: 14
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4>
- 48- الجزائر توقف التنسيق الأمني مع ليبيا لمراقبة الحدود صحف جزائرية تؤكد أن كتائب متشددة تسيطر على مناطق فاصلة بين البلدين،
تاريخ التصفح: [http://www.alarabiya.net/ar/north-](http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/10/23/%D8%A7%D9%84)
africa/algeria/2013/10/23/%D8%A7%D9%84
- . 2014/11/23 التوقيت: 13:25
- 49- الشيخ محمد عبد الحفيظ، مسار المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي بعد ثورة 17 فيفري في ليبيا، مجلة شؤون عربية نقلا عن

http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6.%20mohamed%20
: shiekh.pdf

50- بن عنتر، عبد النور، العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولاً، تقارير، شبكة الجزيرة، ص 4. نقلا عن:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/4alge
ria%20and%20libya.pdf

51- "العلاقات الجزائرية التونسية". أخبار إسلامية. Retrieved 2013-01-09.

52- "الجزائر ترسم حدودها البحرية مع تونس والبرية مع ليبيا". جريدة الحياة اللبنانية. 09-01-2013.

53- العلاقات الجزائرية التونسية، وزارة الخارجية التونسية

54- مراح محمد، العلاقات الجزائرية السعودية من خلال الصحف العربية الجزائرية

55- مجلة عربيات العدد 3093 الثلاثاء 31 جانفي 2017

56- محور الجزائر - الرياض.. أكثر من ضرورة بقلم: الدكتور محمد دخوش 16/ 03/ 2015/

57- أخبار اليوم، العلاقات الجزائرية السعودية هل تعود المياه إلى مجاريها؟ بقلم بودر عياسر يوم 13 - 06 - 2015 -

58- العرب يولد خليفة: العلاقات القطرية-الجزائرية «أخوية وعميقة»

الدوحة - قنا الثلاثاء، 28 فيفري 2017 02:30 م

59-الجزائر الجديدة "العلاقات الجزائرية القطرية تشهد تطورا" نشر يوم 24 - 03 - 2017

60 - المساء،العلاقات الجزائرية الإماراتية نشر يوم 28 - 03 - 2012

61- عبد الله بن زايد: "العلاقات الإماراتية الجزائرية متطورة" المصدر: •أبوظبي - وام
التاريخ:13 نوفمبر 2015

62 _حمد العازمي، "علاقات الكويت والجزائر عميقة و متجدرة" محليات - الجمعة، 11
نوفمبر 2016

63 _محمد الشبو "سفير الكويت لدى الجزائر لـ"الحوار":

63- وكالات،"وزير الخارجية البحرين يستقبل السفير الجزائري" نشر في: 2012
18/09/

64-الحوار "البحرين والجزائر تبحث ان تطوير العلاقات السياسية والتجارية " نشر الاثنين
21-11-2016 - 17:02 بتوقيت مكة المكرمة الموافق

65- متعاملون اقتصاديون يدعون القطاع الخاص البحريني للاستثمار في الجزائر
نشر في 2015/10/09 - 11:25

66- وكالة الأنباء الجزائرية "الدورة العاشرة للجنة المشتركة الجزائرية-اليمنية" نشر يوم
20 - 07 - 2010

67- شريف عبد العزيز _موقع :

<http://islammemo.cc/Tahkikat/2015/06/13/250260.html>

68-جريدة الشعب،العلاقات الجزائرية المصرية نشر يوم 10 - 01 - 2012

- 69- الاهرام .العلاقات المصرية الجزائرية. العدد 1235 .12-11-2009.
- 70- العرب "الجزائر والأزمة السورية.. أسئلة المرحلة" بقلم خالد عمر بنققة [نشر في 02/11/2016، العدد: 10443، ص(8)]
- 71- وكالة الأنباء السورية سنا، الاثنين 24 افريل 2017، العدد: 10612
- 72- خالد عمر بنققة "التدخل الروسي في سورية: تأييد جزائري بالصمت وخوف من التمّدّد" السبت، 24 أكتوبر 2015 (01:00 - بتوقيت غرينتش)
- 73 - عدبو عقبة، العلاقات الجزائرية السودانية، نشر يوم 12 أكتوبر 2012
- 74- عميمور : "العلاقات الاردنية الجزائرية تتميز بالتطور في مختلف المجالات" تم نشره في السبت 21 / نوفمبر 2009 . 03:00 مساءً
- 75- جريدة الشاهدي، لقاء شامل مع السفير الجزائري الأربعاء، 30 /أكتوبر 2013 11:43
- 76 - سفير لبنان بالجزائر لـ «المساء»: التوقيع على 14 اتفاق تعاون نشر يوم 20 ديسمبر 2016
- 77- أخبار محلية "السفير الجزائري: العلاقات الجزائرية اللبنانية تتميز بالاحترام المتبادل" نشر الثلاثاء 01-10-2016 - 10:12
- 78- عمر با عزيز، قضية فلسطين وقمة المؤتمر الإسلامي (مجلة لمحات، اللجنة الوطنية الجزائرية لليونسكو-العدد 25) - السلام، مصطفى. ح
- 79- لعمامرة يؤكد "إعادة تنشيط" السفارة الجزائرية ببغداد 2016/02/25 - 09:37
- 80 - المساء "العلاقات الجزائرية - السودانية نقلة نوعية نحو شراكة استراتيجية" محمد الصالح، نشر يوم 30 - 12 - 2009

81- الخرطوم والجزائر .. علاقة "عشق" متجذرة .. بقلم: اسمهان فاروق /الخرطوم نشر بتاريخ: 11 أكتوبر 2015

* المواد غير منشورة :

82_ بن فليس أحمد، " السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت والمتغيرات 1954-1962 " (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات -الدولية) 2008 / 2009

83_ الطاهر عديلة محمد، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004 (مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2005)

84 - العايب سليم، مذكرة الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، 2010، 2011/

85_ بوعزة مروان، علماوي خضرة، مذكرة تخرج دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية، 2009 / 2010

_ فريري سليمان، تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954 ،رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر 2010 -2011،

الفهرس

016	الفصل الأول : إطار مفاهيمي نظري.....
016	المبحث الأول :الإطار النظري للسياسة الخارجية
017	المطلب الأول :تعريف السياسة الخارجية.....
018	المطلب الثاني :محددات السياسة الخارجية
020	المطلب الثالث :صنع السياسة الخارجية
022	المطلب الرابع : أدوات السياسة الخارجية
024	المبحث الثاني : نظريات السياسة الخارجية
024	المطلب الأول :النظرية الواقعية وتفسيراتها للسياسة الخارجية
027	المطلب الثاني :النظرية الليبرالية وتفسيراتها
029	المطلب الثالث :المقاربة البنائية وتفسيراتها
032	الفصل الثاني :الخلفية التاريخية والمفهومية للسياسة الخارجية الجزائرية
032	المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية

- 032.....المطلب الأول : التعريف بالسياسة الخارجية الجزائرية
- 033.....المطلب الثاني :نشأة السياسة الخارجية الجزائرية
- 037.....المطلب الثالث : سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
- 041.....المبحث الثاني : محددات ومراكز صنع السياسة الخارجية الجزائرية
- 041.....المطلب الأول :محددات السياسة الخارجية الجزائرية
- 044.....المطلب الثاني : مراكز صنع السياسة الخارجية الجزائرية
- 049.....المبحث الثالث : التفسير النظري وإسقاطه على السياسة الخارجية الجزائرية
- 049.....المطلب الأول :الليبرالية في السياسة الخارجية الجزائرية
- 053.....المطلب الثاني : المثالية في السياسة الخارجي الجزائرية
- 055.....المطلب الثالث :الواقعية في السياسة الخارجية الجزائرية
- 058.....الفصل الثالث :سمات العلاقات الجزائرية العربية
- 058.....المبحث الأول :العلاقات الجزائرية مع دول الجوار
- 058.....المطلب الأول : العلاقات الجزائرية المغربية
- 062.....المطلب الثاني :العلاقات الجزائرية الليبية

066.....	المطلب الثالث :العلاقات الجزائرية التونسية
069.....	المبحث الثاني : علاقات الجزائر مع دول الخليج
070.....	المطلب الأول :العلاقات الجزائرية السعودية.
073.....	المطلب الثاني : العلاقات الجزائرية القطرية
076.....	المطلب الثالث :العلاقات الجزائرية الإماراتية
079.....	المطلب الرابع : علاقات الجزائر مع باقي الدول الخليجية
083.....	المبحث الثالث : العلاقات الجزائرية مع دول المشرق العربي
084.....	المطلب الأول :العلاقات الجزائرية المصرية
088.....	المطلب الثاني :العلاقات الجزائرية السورية
092.....	المطلب الثالث : العلاقات الجزائرية السودانية
095.....	المطلب الرابع : علاقات الجزائر مع باقي دول المشرق العربي
105.....	الخاتمة.....
108.....	قائمة المراجع المستخدمة.....
118.....	الفهرس